

قراءة ناقدة لبحث وكتاب في (الاحتجاج بالحديث النبوي في الدرس النحوي). Acritique View of Book and Research on Objection By Prophetic Hadith In Syntax Lesson.

Dr. Fuhaid Rabah Fuhaid Ar Rabah.
Assistant professor of grammar and morphology at the
College of Arabic Language.
Imam Muhammad Bin Saud Islamic University.
fhrabah@gmail.com

د. فهد بن رباح بن فهد الرباح
أستاذ النحو والصرف المساعد في كلية اللغة العربية - بجامعة الإمام محمد بن
سعود الإسلامية.
fhrabah@gmail.com

<https://doi.org/10.56760/IICU7520>

Abstract

This research is a critique made against a book addressed to one of the issues related to grammar rules. It was stated in the chapter of hearing named the evidence of citation and rejection; and part of this was concerned with the Prophetic Hadith. The earliest grammarians showed less refusal or rare or lacking rejection against citation while some latest of them raised the issue and said that the earliest adopted abstention doctrine. However, the author had overcome the issue by producing this book; and mentioned three doctrines in terms of rejection issue; supported those of approved doctrine and desired cancel of abstention doctrine. In examining the book, I found that some judgments were made on issues without supported realities as well as other judgments on issues without basis. The author of the book was influenced by the emotion and favor which was appeared in the presentation and discussion. Therefore, I decided ultimately to write my remarks and criticism against the author's presentation, judgments and chapters of the book.

key words:

quoting/ citation/ Prophetic Hadith/ narration by the meaning/ A non-Arab narrators.

ملخص البحث

يجيء هذا البحث نقداً دوتته على بحث عنوانه (مسألة: احتجاج النحاة بالحديث الشريف في مناهج المحدثين: الشاعر والحديثي وقباوة نموذجاً) وكتاب عنوانه (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف) في معالجة قضية من قضايا أصول النحو لمسألة من باب السماع، بأن المتقدمين من النحويين ندر عندهم الاحتجاج به أو انعدم، وأن بعض المتأخرين أثار المسألة وجعل الامتناع مذهباً للمتقدمين، وعند المعالجة نزع إلى ذكر ثلاثة المذاهب في قضية الاحتجاج، وإلى نصرة مذهب المجيزين، وتنويسي مذهب المتوسطين وإغفال الحديث عنه، وقصد التعذير عن مذهب المانعين مع استنكاره.

وعند إعمال النظر في البحث والكتاب بانت لي أمورٌ تؤخذ عليهما، والعاطفة والتحيُّز يظهر لهما أثر عليهما يجبو ويتوهج في ثنيهما؛ لذا رأيت جمع إيرادتي عليهما، وإظهار ملحوظاتي على العرض والبسط والمعالجة.

الكلمات المفتاحية:

الاحتجاج/ الاستشهاد/ الحديث/ الرواية بالمعنى/
الرواة الأعاجم.

وإنه لمن مستوجبات العلم قول الصديق وبيان الحق، ومن المكارم والمروءة حفظ جناب العلماء الأسلاف السابقين أولي الفضل والمكرمة، الذين شيدوا للعلم بنياناً تنفياً أفياءه، فهذا واجب محتّم على كل من له عُلقة بعلم هؤلاء الأسلاف. ووجدتني وأنا أبحث مسألة الاحتجاج بالحديث في تفعيد النحو، وقد طالعت كتباً وبحوثاً ذات

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .
للقراءة النقدية نفع متعدّد يصل إلى المنقود خاصةً والحياة العلمية عامّةً؛ إذ بها الجلاء والصقل والتخليص من عوائق العلم، وقد قيل قديماً: ما من أحدٍ إلّا راؤٌ ومردودٌ عليه.

بإبداء الملاحظات على جهد النموذج، وقد أُتسم عرضها بالشمولية للجهد وملحوظاتها بالموضوعية العلمية غير أن جهد الباحثة ظهر عَرَضاً للطرائق في المعالجة والمحتوى لا دراسة للمحتوى ومناقشته، والباحثة مالت إلى ما مالوا، وأخذت بما دعوا إليه، وقدّمتُ البحث على الكتاب لأنّ البحث تناول الكتاب نموذجاً.

ومن حديث هذا البحث أنّي كنت إبان قراءتي لتلك الكتب والبحوث التي أسلفتُ خبراً عنها أدون ملاحظاتٍ على معالجاتهم المسألة التي شابها شيء الملاحظ، وأسوق ما يُورد عليها من الإيرادات، وجاء من ضمن ذلك جهد الأستاذتين فأردت أفرادهما ببحثٍ ينهض بجهديهما وحدهما؛ لأنّهما أشفُ منهن أخذاً وأهدأ طرْحاً، وأبعد عن سيطرة العاطفة والتّحيز، وفي ظنّي ألاّ يسلم من سيطرة العاطفة أحد، وأمّا التسلُّط على النحويين بالقدر والذم فقد سلمتا منه.

ولأجل الحقّ والتّركي بالحياة العلمية وتصحيح المسار جاء هذا التّدوين والتّقييد، فهذا مُطلَبٌ لكلّ باحثٍ عن الحقّ وطالبٍ للعلم ناشدٍ للحقّ، والنقد الصادق البناء نافع للحياة العلمية وللبحث كما ذكرته فاتحة حديثي؛ إذ المقصود به المكتوب لا الكاتب، والمقيّد لا المقيّد، والمفهوم لا الفاهم، والموضوع لا الواضع، ولما كان الأمر كذلك رأيت أن أجهد في بيان هذه المستوفقات والملاحظات فيما حوى البحث والكتاب من المؤاخذات والإيرادات والنقّادات بعيداً عن القدر في ذات المؤلّف وعوارض عاطفته إلاّ ما جاء عَرَضاً لا قصداً.

وسير هذه النظرات الناقدة تكون بالبداية في ذكر عنوان الكتاب وطباعته، والبحث ومصدر نشره، ثمّ أسوق عرضاً لمحتواه وفصوله مع عدّ لصفحاتها، ويعقبُ هذا إيراد نصّ كلامه الذي

عدد، وما كُتب في المسألة كثير^(١)، فرأيت وقوع إشكال تصوّر عند الباحثين والدّارسين في ذلك، واستشكال حال المتقدّمين حيال ذلك، فالتصوّر أنّ المتقدّمين بعدم احتجاجهم ذلك نازع من قصور وقوعوا فيه على جلاله قدرهم، وإن لا يكن ذلك كذلك، فإننا نفع في استشكال حال القوم في صنعهم ذلك في مصنّفاتهم، ولم يقنع آخرون بهذه النتيجة فأخذوا على عاتقهم أنّ المتقدّمين احتجّوا بالحديث، وجهدوا في تلّمس ذلك في مصنّفات القوم.

أمّا حديثي في هذا البحث فقصرته على كتاب واحدٍ منها وبحثٍ رديفٍ له، وهما لأستاذتين قديرتين متخصصتين: أ.د. خديجة الحديثي (ت ١٤٣٩هـ) رحمها الله، ود. خلود العموش، فالكتاب هو: (موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف) للأستاذة الدّكتورة: خديجة الحديثي، وسيأتي توضيح عنه وتبيان، وأمّا البحث فهو (مسألة احتجاج النُّحاة بالحديث الشّريف في مناهج المحدثين: الشّاعر، والحديثي، وقبّارة نموذجاً) للدّكتورة: خلود إبراهيم العموش، وقد بنّت بحثها على استعراض ما كتبه من جعلتهم نموذجاً في مسألة الاحتجاج، وكيف عالجوا المسألة، وهي بعد العرض تقوم

(١) منها: الاستدلال بالأحاديث النبوية الشّريفة على إثبات القواعد النحوية: مكاتبة بين الدّماميني وسراج الدّين البلقيني (ت ٨٠٦هـ) تحقيق: د. رياض حسن خوّام، وإمتاع الأسماع بما قيل في إجراء الفاظ رواة الحديث مجرى السماع للتّنبكي (ت ١٠٦٣هـ) تحقيق: د. أحمد فتحي بشير، والاقتراح في أصول النحو وجدله للشّيوطي، وشرحه كد: داعي الفلاح لابن علّان، وفيض نشر الانشراح لابن الطّيب الفاسي، والإصباح للدّكتور: محمود فجّال، وفي أصول النحو. سعيد الأفغاني، وأصول النحو العربي د. محمّد خير حلواني، والاستشهاد بالحديث في اللغة للشّيخ: محمد الخضر حسين، واحتجاج النحويين بالحديث د. محمود حسني محمود مغالسة، وإثبات الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية د. حسن محمود هندواوي، وأثر الدّراسة الحديثية في المنهج النحوي عند سيبويه؛ د. ديبان صالح مهدي، وترك الاستشهاد بالحديث النبوي ظاهرة أندلسية؛ د. هشام فالح حامد، وقضايا الاستشهاد بالحديث في النحو وشواهد في المعنى؛ د. سهير محمّد خليفة، والشّواهد والاستشهاد في النحو؛ د. عبد الجبار علوان، والحديث النبوي الشّريف وأثره في الدّراسات اللغوية والنحوية؛ د. محمّد ضاري حمادي، وتعضيد شاهد الحديث النبوي في كتاب: (شواهد التّوضيح لابن مالك) دراسة تحليلية تأصيلية د. باسم مفضي المعايطة، والاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية دراسة نظريّة تطبيقية؛ د. ياسر بن عبد الله الطّريقي.

فيه الملاحظة والمأخذ، ثم التعليق والتعقيب عليه بما يوضح ذلك ويكشفه.

أولهما: البحث: (مسألة احتجاج النحاة بالحديث الشريف في مناهج المُحدّثين: الشاعر والحديثي وقبّاوة نموذجاً).*** الوصف والعرض.

هو بحث للدكتور: خلود إبراهيم العموش^(١) نُشر هذا البحث في مجلة العلوم العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية جاء في زهاء (٦٠) صفحة (انظر: العموش، مجلة العلوم العربية، ١٤٣٠ هـ، العدد: ١٠، ص: ١٥ - ٧٥)، قامت الدكتورة في بحثها هذا على عرض محتوى الكتاب بذكر فصوله ومحتواها، وذكر دوافعه التي من أجلها كتبه، ثم ذكر أبرز النتائج التي خلص إليها مصنف الكتاب، ثم تبدي ملحوظاتها على الكتاب خاتمةً به عرضها.

بدأت الباحثة بالدكتور: حسن موسى الشاعر^(٢) في كتابه: (النحاة والحديث النبوي) وقد حكمت الباحثة على دراسة د. حسن الشاعر للمسألة بالموضوعية والمنطقية، ورقمت عليها (١٣) ملحوظة (انظر: العموش، ١٤٣٠ هـ، مسألة احتجاج النحاة: ٢١-٢٦)، وكتاب د. الشاعر في أصله جزء من رسالته^(٣)، وكان قسمها الأول: النحاة والحديث النبوي، ثم استخلصه منها وطبعه بعنوانه كتاباً^(٤).

وعلى الكتاب أقامت الباحثة دراستها، وكان من الملاحظات التي أظهرتها عليه أنه اعتل للإقلال من الاستشهاد بالحديث عند المتقدمين أن سوق

الشعر كانت رائجة، وماذته كانت جاهزة وقريبة وعقبت الباحثة على ذلك أنه سبب غير كافٍ (انظر: العموش، ١٤٣٠ هـ، مسألة احتجاج النحاة: ٢٣).، وكان مما أخذته عليه أن د. الشاعر لم يفرّق بين الحديث الذي يستخرج به حكمٌ نحويّ والذي يورد مثلاً على القاعدة، وذكرت أن بينهما فرقاً منهجياً كبيراً (انظر: العموش، ١٤٣٠ هـ، مسألة احتجاج النحاة: ٢٥).

قلتُ معلقاً: كذلك هو الحال مع الدكتورة العموش نفسها، فهي لم تبين الفرق بينهما ببسطٍ رافع للتداخل، ولا وضحت له ولو بمثالٍ كاشفٍ للتمايز، فقد اكتفت بهذه النقطة والملحوظة على د. الشاعر فحسب، والمنبغى والحال هذه أن يوضح في مكان مورده أو يُنسأ إلى مبحثٍ يُعقد له يفسره، مع الإشارة إلى ذلك في موضع وروده أول مرة. أمّا النموذج الثاني عند الباحثة فهو أد. خديجة الحديثي وكتابها: (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث) فبعد عرضها للكتاب ومحتواه أبدت على الكتاب (١٥) ملحوظة (انظر: العموش، ١٤٣٠ هـ، مسألة احتجاج النحاة: ٣١ - ٤٧)، وأشارت الباحثة أن أد. الحديثي قد أجابت عن سؤال البحث الرئيس:

هل يصحُّ الاحتجاج بالحديث الشريف في النحو والصرف؟

وذكرت أيضاً أنها أجابت عن الأسئلة الفرعية:

- هل منع النحاة الأوائل الاحتجاج بالحديث الشريف؟

- هل علل المتأخرون صنيع النحاة القدامى؟ وبم عللوه؟ وهل كانت منطقية؟ وإذا لم تكن كذلك فما العلل الحقيقية؟

- ما موقف المُحدّثين من هذه القضية؟

- ما شروط الحديث الشريف الذي يحتجُّ به في

(١) عضو هيئة التدريس في قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب / الجامعة الهاشمية بالأردن.

(٢) عضو هيئة التدريس في قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب / الجامعة الهاشمية بالأردن رحمه الله تعالى.

(٣) نال بها درجة العالمية العالية (الدكتوراه) عام ١٩٧٨م في جامعة الأزهر عن تحقيق كتاب (إعراب الحديث النبوي) لأبي البقاء العكبري.

(٤) طبعته وزارة الثقافة والشباب بالأردن بعنوان: (النحاة والحديث النبوي)، ط ١، العام: ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

أد. قباوة في ذلك قليلة وغير موثقة وتقصها دقة الإسناد، وهو نفسه قد وصفها بأنها نماذج يسيرة (انظر: قباوة، ٢٠٠٤م: ١٩٧)، وأنه تعسف في تفسير بعض الحكايات والقصص والروايات الموردة في ذلك. (انظر: العموش، ١٤٣٠هـ، مسألة احتجاج النحاة: ٥٧-٦٠).

ومما أخذت عليه الشطط بالوصف بالضلال والانحراف والإرجاف والتأزم كل هذا وصف به أد. قباوة ابن السيد البطلوسي (٥٢١هـ) وذلك لرأيه في مسألة الاستشهاد بالحديث، وجعله أول المثيرين للاستشكال المأزوم في الاحتجاج النحوي بالحديث (انظر: قباوة، ٢٠٠٤م: ٢٠٦، ٢٠٤)، والمشهور كما ذكرت الباحثة أن ابن الضائع أول أولئك وإمامهم. (انظر: العموش، ١٤٣٠هـ، مسألة احتجاج النحاة: ٦٢).

وكذلك وصم بالتسفيه والتحقيق وبالإرجاف والتضييع ابن الضائع (٦٨٠هـ) وأبا حيان (٧٤٥هـ) (انظر: قباوة، ٢٠٠٤م: ٣٢٢)، والباحثة لم توافق على هذا التسفيه والتحقيق والاثم، وذكرت أن أبا حيان (٧٤٥هـ) معروف بعلمه بالحديث وأنه وظفه في غير ما كتاب له، وأنه كان ينبغي أن ينصب النقاش على مقولة الرجلين لا على ذاتيهما. (انظر: العموش، ١٤٣٠هـ، مسألة احتجاج النحاة: ٦٦).

ومما أخذت الباحثة على أد. قباوة أيضاً أنه لم يشر إلى كتاب د. حسن الشاعر ودراسته مع سبقه له، وكذلك إغفاله ذكر الدراسات السابقة لدراسته لاحتقارها عنده، وأشار إلى دراسة أد. الحديثي إشارة طرفية عين، وذلك وصفه للدراسات السابقة لدراسته بأنها بائسة يائسة، مع الثناء على بحثه الثناء العاطر، وأنه سيحدث صدى كبيراً، وسيثير ضجة صارخة، وأن دراسته ذات أسلوب مبتكر (انظر: قباوة، ٢٠٠٤م: ١٨)، وعلقت

ضوء ما طرحه القدامى والمحدثون؟ وكان مما لحظته الباحثة على أد. الحديثي أنها تناولت موقف النحاة القدامى من الحديث تناولاً مجتزأً ينقصه الشمول في كثير من المواضع ويفتقد الاستقرار التام، وقد ساقَت الباحثة حججها على ذلك. (انظر: العموش، ١٤٣٠هـ، مسألة احتجاج النحاة: ٣٧-٤١).

ومما دَوَّنت الباحثة على أد. الحديثي من ملحوظات أنها لم تناقش مسألة تعدد روايات الشواهد الشعرية مع ثبوتها، وهي تقابل القول برواية الأحاديث بالمعنى التي هي حجة الامتناع في حين أن النحويين لم يجمعوا عن الاحتجاج بتلك الآيات على أن بعض أوجه رواياتها يسقط به الاستشهاد ويُزيل الاحتجاج (انظر: العموش، ١٤٣٠هـ، مسألة احتجاج النحاة: ٤٥).

قلت معلقاً: بينهما فرق، وإغفال التفرقة بينهما مشكل، وهو مأخذ على الباحثة د. العموش، ففرق بين ما داخله إجازة الرواية بالمعنى، والرواة الأعاجم، وبين ما رواه فصحاء وعلماء تخصص وعرب خلص أقحاح.

وبعدها عرضت الباحثة للنموذج الثالث أد. فخر الدين قباوة، وكانت دراسته حملت عنواناً هو: (تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف: بحثٌ وثائقيٌّ للتأصيل^(١))، ذلك من التأثير بهم دون بحث وتدبر؛ مما أخرج به هذا عن حدود الأكاديمية العلمية (انظر: العموش، ١٤٣٠هـ، مسألة احتجاج النحاة: ٥٥).

أنه أظهر أن المُحدِّثين والنحاة ساروا معاً بخطين متوازيين، ثم جار النحويون بنشوة إعجاب بأنفسهم على العلماء والمُحدِّثين والحديث، وذكرت الباحثة أن الروايات والأخبار التي ذكرها

(١) هو كتاب صدر عن دار الملتقى/ حلب-سوريا، ط١، العام ٢٠٠٤م.

وفي المجمل عرضت الباحثة للقضية في الكتب الثلاثة وهي متجردة الذهن من حكم سابق في القضية، وإن ظهرت في معرض حديثها عن كتاب د. الشاعر أمّها مع الحكم بجواز الاحتجاج بالحديث، وذلك أمّها لما طرحته سؤالاً ذكرت أن الجواب عنه: "هو نعم بلا تحفظ ولا تردّد. فإذا احتجّ النّحاة بشواهد الشّعْر بعضها مصنوع، وبعضها لا يحمل معنى، وبعضها متهافت اللغة، وبعضها غير متماسك، وبعضها مختلف الرواية، وبعضها مجهول القائل من غير أن يعترض أحدٌ على هذا، فهل يكون الاحتجاج بحديث رسول الله الذي يمتاز بالبلاغة والبيان وجوامع الكلم محالاً للجدال؟". (العموش، ١٤٣٠ هـ، مسألة احتجاج النّحاة: ٢٢).

تعليق: قد أكثرت الباحثة ذمّاً للنّحو قصداً وللنّحويين ضمناً! وهي نحوية فهي أذن مشمولة بكلامها.

- لقد طرحت الباحثة مفتح بحثها عدداً من الأسئلة، وهي ما يُسمّى بأسئلة البحث وهذه الأسئلة تتطلّب إجابة عنها، وعند النّظر في البحث وفي نتائجه وخاتمته يُدرك النّاظر أنّ الأسئلة لم يُجب عنها، فهي ما زالت حيرى! وقد كانت الأسئلة المطروحة أوّل البحث هي الآتي:

- لماذا يواصل الباحثون الكتابة في هذا الموضوع؟
- هل الإجابات التي قدّمها البحوث السابقة غير مقنعة أو غير كافية؟
- هل جدّد عند الباحثين جديد يستدعي صدور دراسة جديدة؟
- كيف نَظَرَ أولئك الباحثون في المسألة؟
- ما منهجهم في تناولها؟
- هل أفضت المناهج وأدوات البحث التي استخدموها إلى نتائجها بصورة صحيحة ومنطقية أم أنّ النتائج لم تكن ثمرة طبيعية

الباحثة على هذا بأنّ الدّراسات السابقة لبحث أد. قباوة ليست بائسة ولا يائسة، بل تلك الدّراسات حملت جُلّ أفكار أد. قباوة، أو هي مشابهة لها، ومقاربة منها، وهي بعدُ دراسات رصينة وجادة. (انظر: العموش، ١٤٣٠ هـ، مسألة احتجاج النّحاة: ٧٠-٧١).

وقد اختتمت الباحثة د. العموش بحثها بما خلص إليه مجمع اللغة العربيّة القاهريّ الذي صنّف الأحاديث التي يحتجُّ بها إلى سبعة أصناف^(١)، وحثّت الباحثة على إزالة ما يمنع من توظيف الحديث في الدّرس النّحويّ والصّرفيّ، وأننا تجاوزنا مقولات ابن الصّائغ وأبي حيّان مع الدّعوة إلى إغفال النّظر في السّبب الذي جعل أوائل النّحويّين يقيّلون أو يجمعون عن الاستشهاد بالحديث الشّريف، وكما ذكرت أنّ دراسات المُحدّثين لم تتجاوز كلام المتقدّمين فهي لم تأت بجديد، وبقيت تراوح في مكانها، وطالبت الباحثة د. العموش خاتمةً به بحثها إقفال المسألة، ووجوب الاستشهاد والاحتجاج بالحديث الشّريف. (انظر: العموش، ١٤٣٠ هـ، مسألة احتجاج النّحاة: ٧٣-٧٥).

تعليقات على البحث.

أجادت الباحثة د. خلود إبراهيم العموش في عرض محتوى تلك الكتب الثلاثة، وكذلك أجادت في رصد ملحوظاتها على محتوى تلك الكتب وطرائق عرضها في معالجة القضية، وأتسمت الباحثة د. العموش في عرضها ورصدها في بحثها بالموضوعيّة والحياد والمنهجية، وأحسب أنّها قد عانت في قراءة تلك الكتب واستعراضها وتقبيد ما عرضته عنها من محتوى، وما رصدته عليها من ملحوظات.

(١) انظر: مجلّة مجمع فؤاد الأوّل للغة العربيّة: ٤/ ٧، ومجموعة القرارات العلميّة لمجمع اللغة العربيّة في ثلاثين عاماً (١٩٣٢-١٩٦٢ م) ٣-٤.

للمناهج المستخدمة في تلك البحوث؟^(١) احتجاج النُّحاة: (٢٥).

• ما القول الفصل في هذه المسألة إن كان ثمة كلام فصل فيها؟ (انظر: العموش، ١٤٣٠هـ، مسألة احتجاج النُّحاة: ١٥-١٦).

تعليق ١: أبدأ من السؤال الأخير فأقول فيه: هذا السؤال غير متجرد، بل جاء فيه تشكيك بالنتيجة، فهو قد احتمل حكماً سابقاً على الجواب لقولها: "إن كان ثمة كلام فصل فيها". والسؤال

ينبغي أن يكون متجرداً ليصل السائل عن طريق البحث والتنقيب إلى الجواب، أمّا إذا كان غير متجرد فيكون في السؤال إضمار الإجابة والإيعاز بها، وعليه فلا حاجة للسؤال في هذه الحال وبهذه الصيغة؛ لأنّ الإجابة مبطنّة في السؤال، والنتيجة مسبقة الاستنتاج فلا يحتاج الأمر حينئذٍ إلى بحث.

تعليق ٢: لم تجب الباحثة عن الأسئلة التي طرحتها، فالناظر في خاتمة البحث ونتائجه يدرك ذلك، وكان المنبغى في الخاتمة أن تكون فيها الإجابات عن أسئلة البحث، فالأسئلة هي الدافع لإعداد البحث، وإغفال الإجابة عنها يدل على أنّ البحث لم يكتمل بعد، فالأسئلة ما زالت معلقة لم يُجب عنها قائمة لم تغلق.

تعليق ٣: أحسب أنّ الأسئلة الثلاثة الأولى مقصدها واحد، والسؤال الثالث الذي هو: "هل من جديدٍ يستدعي دراسة القضية؟" كافٍ عنهما ومغني.

- وكان ممّا أخذته عليه أنّ د. الشاعر لم يفرّق بين الحديث الذي يستخرج به حكمٌ نحويٌّ والذي يورد مثلاً على القاعدة، وذكرت أنّ بينهما فرقاً منهجياً كبيراً (انظر: العموش، ١٤٣٠هـ، مسألة

(١) يُلاحظ في صياغة هذا السؤال أمران: ورود (هل) للتصوّر، واستعمال كلمة (الاستخدام)، وكلاهما محطّ نظر.

أولاً: لم أجد رابطاً يجمع بين مَنْ جعلتهم نموذجاً سوى موضوع البحث، وهم غير منفردين به عن عشراتٍ بحثوا البحث نفسه، وقد أشرت في أوّل البحث إلى شيءٍ من مشاركاتهم في ذلك، ود. الشاعر كتابه بحث أكاديميٍّ، فهو جزء من رسالته بخلاف الآخرين من النموذج، ولو كان د. فجّال مكان د. الشاعر لكان ألصق، فهو من آخر من عُنِي بذلك، ويأتي بعده أد. قباوة آخر المصنّفين في ذلك كُتُباً.

ثانياً: ختمت الباحثة مقدّمة بحثها بأن ذكرت أنّها "ستفرد حينئذٍ للخصوص إلى سمات مناهج المحدثين عموماً في هذا الموضوع، وللوصول إلى قولٍ في هذه المسألة يعتمد على جهود أولئك الباحثين، ويتجاوزها إلى الإجابة عن الأسئلة الكبيرة التي ما زالت مفتوحة في هذا الشأن" (العموش، ١٤٣٠ هـ، مسألة احتجاج النّحاة: ١٦) = في هذا الكلام عموماً ومبهماً، أمّا العموماً فهي (مناهج، سمات، محدّثين، عموماً، جهود الباحثين) وهي درست ثلاثة كُتُبٍ فحسب، والمبهمات (المحدثون، الباحثون، الأسئلة الكبيرة المفتوحة). تعقيب: لا أدري من المراد باسم الإشارة (أولئك) الثلاثة المدروسة كُتُبهم في البحث أم غيرهم من الباحثين أم هم وغيرهم؟ وكذلك لا أدري ما الأسئلة الكبيرة المفتوحة أهي ما أوردته الباحثة أوّل بحثها أم غيرها؟ فإن هي إياه فما أجابت عنها، وإذا كانت غيرها فما ذكرتها لنعرف أفأجابت عنها أم لا؟

ثالثاً: ساقى د. العموش ملحوظاتها على دراسة أد. قباوة، وكانت الملحوظات (١، ٤، ٥) هي في الإشادة والشّناء والإطراء بدراسته، فما أدري كيف نظمت ذلك في الملحوظات، وحقّها أن تكون مع سمات دراسته ما دامت تعدّها ممدوح لا مقادح.

رابعاً: ذكرت الباحثة د. العموش في خاتمة بحثها أنّ السؤال عن جواز الاحتجاج بالحديث لا ينبغي أن يكون محلاً للمناقشة، وأنّ الاحتجاج بالحديث ضرورة لعلمي النّحو والصّرف = جعلت هذا جانباً أوّل، والجانب الثاني: أنّ الحديث مفتاح كتاب الله...، والجانب الثالث: امتياز الحديث بالبلاغة، وأنّ شواهد عالية بخلاف بعض شواهد النّحو الهابطة، والرّكيكة، والتي لا تحمل معنى. (انظر: العموش، ١٤٣٠ هـ، مسألة احتجاج النّحاة: ٧٢).

تعقيب: على الجانب الأوّل: أكتفي بطرح السؤال التّليد الجديد: لم لم يفعل ذلك المتقدّمون من النّحويّين ويقولوا به؟ أخفي عليهم أمره وظهر للمعاصرين وللباحثة كيما لا تكون المسألة محلاً للنّقاش؟ وأمّا دعوى الصّورة فتبقى دعوى لا حقيقة! فهي بلا برهان ولا حجّة، ولا أظهرت الباحثة علّة سوى أنّه يمثّل فصيح النّثر، وهذا القول منها يقابله سبباً ابن الضّائع وأبي حيّان = النّقل بالمعنى، والنّقل الأعجمي. أمّا الجانب الثاني فيوجه لأهل التّفسير والفقه، ويقيني أن أهل الفقه وأهل التّفسير لم يقصّروا في ذلك، بل أظهروا في هذا الجانب براعة استدلال، وإبداع استنباط، فما بال الباحثة وبال النّحو والنّحويّين في اختراطها لهم معهم! وأمّا قول الباحثة: "أيّ اجتهادٍ فقهيٍّ يخدم قضايا الواقع المعاصر يلزمه علم باللغة، وبالتّحوي على وجه التّعيين"، وذكرت أنّ من شروط الفقيه المجتهد أن يكون عالماً باللغة.

تعقيب: ورد في هذا النّصّ خلط بين اللغة والنّحو، وأيُّ فقيه هذا الذي لا يعرف اللغة؟ وكيف كان فقيهاً؟! أسلم أنّ المقصود النّحو وأنّ كلمة اللغة تمهيدٌ له وتوطئة كالحال الموطّئة والمقصود ما بعدها، لكن غير المفهوم ما علاقة هذا بذلك؟!..

دلالة قصدي ورمز معني! فهي للتكثير والتشنيع بكثرة الأبعاض المكررة، والزوغان من الملامة في ذلك والمواربة بالتعذير بذكر البعضية، غير أن البعض مع البعض يكون كلاً، ولو ذكرت بعضها مرة واحدة، ثم ساق المذمات بالعطف بلا تكرار لكلمة البعض لكان الكلام قليلاً على تجنيه.

ويفهم من كلام الباحثة أن شواهد النحو طافحة بذلك أو هذه السمات الغالبة فيها، وهذا خلاف الصحيح من حالها، وبخصوص الشاهد المصنوع فقد ذكر بيت أو بيتان أتمها مصنوعان ومثلها فحسب؛ ففان ذلك بما لم يتشكك فيه من الشواهد الشعرية النحوية التي تصل (١٥٠٠) بيت وتزيد من الشعر، فلا يحكم بواحد أو اثنين مطعون فيهما على ألف ونصيفه شواهد سليمة. ومن العجب أن يصدر هذا القول من باحثة متخصصة في النحو، بل من أستاذة أكاديمية، يكون ذلك منها عن شواهد النحو قطعاً إن في ذلك إغفالاً منها لأصول النحو أو غفلة عنه، أو إخلالاً بدركه أو خللاً في ضبطه، وإلا فمن عرف أصول النحو وفقهها علم أن الجهالة بالقائل وتعدد الرواية لا تضر الاستشهاد بالنص ولا تقدر ولا تطعن فيه ما دام أن القائل والراوي له أو الناقل عربي صريح من عصر الاحتجاج الذي حده علماء العربية لأهل المدر والوبر الذين تؤخذ عنهم اللغة.

وكذلك عجب آخر هو القول بتهافت اللغة وعدم التماسك في شواهد النحويين ففي ذلك إغفال آخر بالصناعة؛ إذ كيف يقال ذلك عن كلام أهل الاحتجاج من العرب الخالص الأفحاح في عصرهم ومصرهم، مثل هذا القول يعلم بغفلة قائله قبل استصاغة ذم المقول فيه، وذلك أنه يدل - كما أسلفت كسابقه - على خلل عند قائله في

أي: ما علاقة الاحتجاج بالحديث في النحو بوجود أو لزوم معرفة الفقيه المجتهد بعلم النحو؟! إذ من المعلوم أن النحو من علوم الآلة، ويلزم الفقيه معرفته ولو بالحد الأدنى ليقم به لسانه قارئاً وواعظاً ومفتياً وخطيباً، وعلى هذا فالفقه والحديث محتاجان للنحو بلا انعكاس.

أمّا قضايا استلزام قضايا الواقع المعاصر للعلم باللغة وبالنحو على وجه التعيين فهذا عجب؛ إذ لا أدري من أين يكون ذلك؟ ولا كيف؟ فلا أرى بينها إلزاماً ولا استلزاماً هذا أمراً، وأمر ثانٍ: ما علاقة هذا بالاحتجاج بالحديث؟ وأمر ثالث: ما بال واقع القضايا غير المعاصرة؛ أي: قضايا الزمن السابق ألا يلزم الفقيه معرفة النحو على وجه التعيين أم لا يلزم على وجه التعيين أو على أي وجه كان؟ أظنّ جزءاً أن هذا كله تكلف مهتد له العاطفة دون النظر العلمي، وهو استحجاج لا حجج، وهو افتراض سهل عليه الاعتراض بعدم ذلك.

يأتي بعد ذلك مما ذكرته الباحثة في الجانب الثالث قلت: المعني بهذا الجانب ابتداءً أهل البلاغة، وهم وردوا على الحديث النبوي كثيراً وصدروا منه.

أمّا ما ذكرته الباحثة عن شواهد النحو والمعابة التي وصمتها بها هنا، وكذلك من قبل، فمن أوصافها لها: أتمها مصنوعة/ أتمها لا تحمل معنى/ متهافة اللغة/ غير متماسكة/ مختلفة الرواية/ مجهولة القائل. (العموش، ١٤٣٠هـ، مسألة احتجاج النحاة: ٢٢)، وذكرت في وصفها: بعضها، وبعضها، وبعضها،... = هذا كله تجنّ وبعده عن الحقيقة والمصادقية، وفوق ذلك هو خذلان لفظ من الباحثة.

ذكرها هذه الأمور متواليّة، وتكرار كلمة (بعضها) مع كل مزمّة وتنقص لها ما لها من

ذَكَرُ أَصُولِ الاسْتِشْهَادِ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ، وَفِيهِ سَهْوٌ عَمَّنْ يُسْتَشْهَدُ بَلِغْتَهُمْ، وَفَوْقَ ذَلِكَ هُوَ كَلَامٌ مَرْسَلٌ إِرْسَالًا بَلَا سَوْقَ أَدْلَةٍ وَلَا تَبْيَانَهُ بِأَمْثَلَةٍ، وَلَا إِحَاطَةَ لِلْكَلامِ بِبِرَاهِينِ تَحْمِيهِ مِنَ الْاِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ، وَمَا دَامَ الْكَلَامُ مَرْسَلًا وَدَعْوَى بِلَا دَلِيلٍ فَغَيْرُ مَسَلَّمٍ بِهِ.

وَأَخْتَمَ هَذَا الْمَلْحَظَ بِهَذَا التَّعْلِيْقِ الْخَامِسِ فِيهَا ذَكَرْتَهُ الْبَاحِثَةُ أَنَّ الْحَدِيثَ يَمْتَازُ بِالْبَلَاغَةِ وَأَنَّ نَهَاجَهُ مِنْ أَعْلَى التَّمَاذِجِ فِي مَقَابِلِ هَبْوَطِ بَعْضِ الشَّوَاهِدِ النَّحْوِيَّةِ الْمَصْنُوعَةِ، وَالرَّكِيكَةِ، وَالَّتِي لَا تَحْمِلُ مَعْنَى.

أَقُولُ: مَا ذَكَرْتَهُ فِيهِ إِشْكَالٌ وَاضْطِرَابٌ تَصَوَّرَ = ذَلِكَ أَنَّ ذَكَرَهَا لِلشَّوَاهِدِ الْمَصْنُوعَةِ عَلَى ظَاهِرِهِ فِيهِ اضْطِرَابٌ؛ لِأَنَّ الشَّوَاهِدَ لَا تَصْنَعُ، وَالَّذِي يُصْنَعُ هِيَ الْأَمْثَلَةُ وَحَيْثُ لَا تَسْمَى شَوَاهِدًا = إِذْ كَيْفَ تَسْمَى شَاهِدًا وَأَنْتَ الَّذِي تَصْنَعُهَا! وَيَدُو أَنَّ الْبَاحِثَةَ تَطْلُقُ الشَّوَاهِدَ النَّحْوِيَّةَ وَتَرِيدُ بِذَلِكَ الشَّوَاهِدَ الشُّعْرِيَّةَ وَالتَّنْزِيَّةَ غَيْرَ الْحَدِيثِيَّةِ، فَكَأَنَّ وَصْفَهَا لَهَا بِالنَّحْوِيَّةِ تَرَاهُ ذَمًّا، وَهَذَا مُشْكَلٌ أَيْضًا! وَلَا أَظُنُّهَا تَعْنِيهِ؛ لِأَنَّ وَصْفَهَا بِالنَّحْوِيَّةِ هِيَ نِسْبَةٌ إِلَى النَّحْوِ، وَهِيَ ذَكَرْتَ مِنْ قَبْلِ أَهْمِيَّةِ النَّحْوِ لِلْفِقِيهِ، فَكَانَ الْمَنْبَغِيُّ أَنَّ يُقَالُ الشَّوَاهِدِ الشُّعْرِيَّةِ، لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الشَّوَاهِدِ النَّحْوِيَّةِ الْآيَاتِ فَهِيَ شَوَاهِدُ نَحْوِيَّةٍ، وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا ابْنُ مَالِكٍ هِيَ أَيْضًا شَوَاهِدُ نَحْوِيَّةٍ، فَالْقَوْلُ إِنَّ الشَّوَاهِدَ النَّحْوِيَّةَ فِيهَا الْمَصْنُوعَ وَالرَّكِيكَ وَالَّتِي لَا تَحْمِلُ مَعْنَى هُوَ قَوْلٌ غَيْرُ دَقِيقٍ وَمُشْكَلٌ، وَالصَّوَابُ - حَسَبَ رَأْيِ الْبَاحِثَةِ وَمَقْصُودِهَا - أَنَّ يُقَالُ: الشَّوَاهِدِ الشُّعْرِيَّةِ أَوْ الشَّوَاهِدِ التَّنْزِيَّةِ غَيْرِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ، وَلَا يُقَالُ الشَّوَاهِدِ النَّحْوِيَّةِ بِالْإِطْلَاقِ.

فَعَمَّنْ يُسْتَشْهَدُ بَلِغْتَهُمْ، وَفَوْقَ ذَلِكَ هُوَ كَلَامٌ مَرْسَلٌ إِرْسَالًا بَلَا سَوْقَ أَدْلَةٍ وَلَا تَبْيَانَهُ بِأَمْثَلَةٍ، وَلَا إِحَاطَةَ لِلْكَلامِ بِبِرَاهِينِ تَحْمِيهِ مِنَ الْاِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ، وَمَا دَامَ الْكَلَامُ مَرْسَلًا وَدَعْوَى بِلَا دَلِيلٍ فَغَيْرُ مَسَلَّمٍ بِهِ.

وَأَخْتَمَ هَذَا الْمَلْحَظَ بِهَذَا التَّعْلِيْقِ الْخَامِسِ فِيهَا ذَكَرْتَهُ الْبَاحِثَةُ أَنَّ الْحَدِيثَ يَمْتَازُ بِالْبَلَاغَةِ وَأَنَّ نَهَاجَهُ مِنْ أَعْلَى التَّمَاذِجِ فِي مَقَابِلِ هَبْوَطِ بَعْضِ الشَّوَاهِدِ النَّحْوِيَّةِ الْمَصْنُوعَةِ، وَالرَّكِيكَةِ، وَالَّتِي لَا تَحْمِلُ مَعْنَى.

أَقُولُ: مَا ذَكَرْتَهُ فِيهِ إِشْكَالٌ وَاضْطِرَابٌ تَصَوَّرَ = ذَلِكَ أَنَّ ذَكَرَهَا لِلشَّوَاهِدِ الْمَصْنُوعَةِ عَلَى ظَاهِرِهِ فِيهِ اضْطِرَابٌ؛ لِأَنَّ الشَّوَاهِدَ لَا تَصْنَعُ، وَالَّذِي يُصْنَعُ هِيَ الْأَمْثَلَةُ وَحَيْثُ لَا تَسْمَى شَوَاهِدًا = إِذْ كَيْفَ تَسْمَى شَاهِدًا وَأَنْتَ الَّذِي تَصْنَعُهَا! وَيَدُو أَنَّ الْبَاحِثَةَ تَطْلُقُ الشَّوَاهِدَ النَّحْوِيَّةَ وَتَرِيدُ بِذَلِكَ الشَّوَاهِدَ الشُّعْرِيَّةَ وَالتَّنْزِيَّةَ غَيْرَ الْحَدِيثِيَّةِ، فَكَأَنَّ وَصْفَهَا لَهَا بِالنَّحْوِيَّةِ تَرَاهُ ذَمًّا، وَهَذَا مُشْكَلٌ أَيْضًا! وَلَا أَظُنُّهَا تَعْنِيهِ؛ لِأَنَّ وَصْفَهَا بِالنَّحْوِيَّةِ هِيَ نِسْبَةٌ إِلَى النَّحْوِ، وَهِيَ ذَكَرْتَ مِنْ قَبْلِ أَهْمِيَّةِ النَّحْوِ لِلْفِقِيهِ، فَكَانَ الْمَنْبَغِيُّ أَنَّ يُقَالُ الشَّوَاهِدِ الشُّعْرِيَّةِ، لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الشَّوَاهِدِ النَّحْوِيَّةِ الْآيَاتِ فَهِيَ شَوَاهِدُ نَحْوِيَّةٍ، وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا ابْنُ مَالِكٍ هِيَ أَيْضًا شَوَاهِدُ نَحْوِيَّةٍ، فَالْقَوْلُ إِنَّ الشَّوَاهِدَ النَّحْوِيَّةَ فِيهَا الْمَصْنُوعَ وَالرَّكِيكَ وَالَّتِي لَا تَحْمِلُ مَعْنَى هُوَ قَوْلٌ غَيْرُ دَقِيقٍ وَمُشْكَلٌ، وَالصَّوَابُ - حَسَبَ رَأْيِ الْبَاحِثَةِ وَمَقْصُودِهَا - أَنَّ يُقَالُ: الشَّوَاهِدِ الشُّعْرِيَّةِ أَوْ الشَّوَاهِدِ التَّنْزِيَّةِ غَيْرِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ، وَلَا يُقَالُ الشَّوَاهِدِ النَّحْوِيَّةِ بِالْإِطْلَاقِ.

خَامِسًا: مِمَّا ذَكَرْتَهُ الْبَاحِثَةُ أَنَّ دَوَائِنَ السُّنَّةِ مُحَوسَبَةٌ وَمُخَدِّمَةٌ إِلِكْتَرُونِيًّا، ثُمَّ قَالَتْ بَعْدُ: " وَفِيهَا يَتَعَلَّقُ بِمَسْأَلَةِ الْلفْظِ وَالْمَعْنَى ... " (العموش، ١٤٣٠ هـ، مسألة احتجاج النحاة: ٧٣)، فَذَكَرْتَ أَنَّهَا مَعَالِجَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

تَعْقِيبٌ: مِمَّا هُوَ مُتَقَرَّرٌ وَمِمَّا أَخَذْنَاهُ وَلَقِّنَاهُ مِنْ أَسَاتِذَتِنَا، أَنَّ لِكُلِّ عِلْمٍ وَفَنٍّ مِصْطَلِحَاتَهُ، لَا يَخْلُطُ بَيْنَهَا، وَهَنَا مِثْلًا ذَكَرْتَ الْبَاحِثَةُ ذَكَرْتَ الْبَاحِثَةَ مِصْطَلِحَ (اللفظ والمعنى) وَهُوَ مِصْطَلِحُ أَدْبِيٍّ نَقْدِيٍّ، وَأَهْلُ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ: الرُّوَايَةُ بِالْمَعْنَى، وَضَبُّ الْلفْظِ، وَمِمَّا ذَكَرْتَهُ أَيْضًا أَنَّ الْحَوَاسِبَ تَبَيَّنَ حَالَةَ الْحَدِيثِ تَقْوِيَّةً وَضَعْفًا، وَهَذَا كَسَابِقُهُ، فَهِيَ تَعْنِي بِتَبْيِينِ حَالِهِ؛ أَي: الْحُكْمَ عَلَيْهِ، وَبِالتَّقْوِيَّةِ وَالضَّعْفِ؛ أَي: الْحُكْمَ عَلَيْهِ بِالصَّحَّةِ وَالْحَسَنِ وَالتَّضْعِيفِ.

وَبَعْدُ كَأَنِّي بِالْبَاحِثَةِ د. الْعَمُوشِ تَرَدُّ بِهِذَا عَلَى سَبَبِي ابْنِ الضَّائِعِ وَأَبِي حَيَّانَ، وَالرَّأْيُ أَنَّ مَا ذَكَرْتَهُ

قَلْتُ: لَا يَلِزَمُ مِنْ أَجْلِ الشَّاءِ عَلَى الْأَحَادِيثِ

قِرَاءَةُ نَاقِدَةٍ لِبَحْثٍ وَكِتَابٍ فِي (الاحتجاج بالحديث النبوي في الدرس النحوي).

١٣٤

لمعانيه، ولهذا أجازوا نقل الحديث بالمعنى، ولهذا قد تختلف ألفاظ الحديث الواحد اختلافاً كثيراً". (المصباح المنير للفيومي: مادة (وس ط): ٣٩١) = هذا قول إمام محدث قبل ابن الضائع وأبي حيان. أمّا مقولة: إنهم صدروا... إلخ ففيها عدم دقة، والدقة تقتضي أن يقال: إن كل الدارسين للقضية والباحثين فيها من المعاصرين جلهم من فريق المجوزين للاستشهاد بالحديث سوى قلة منهم: د. محمد خير الحلواني انظر كتابه: (أصول النحو العربي، ١٩٨١م: ٤٩ - ٥٠)، فالقضية ثلاثية الأطراف: مانعون، ومجوزون، ومتوسطون.

وقد أشارت الباحثة إلى مناهج المعاصرين وتحدثت عن دافعهم، فما علاقة ذكر المناهج بالدافع؟

سابعاً: ذكرت الباحثة أننا تجاوزنا مقولات ابن الضائع (ت ٦٨٠هـ) وأبي حيان (ت ٧٤٥هـ)، وطلبت أن نعص النظر عن السبب الذي جعل النحاة الأوائل يقلون أو يجمعون عن الاستشهاد بالحديث الشريف.

تعقيب: الإجابة عن السببين قد سبق إليه من تقدم مثل بدر الدين الدماميني (ت ٨٢٧هـ) فلا معنى لقولها: (تجاوزنا)، وإذا كان السببان غير وجهين، وقد أجاب عنها من تقدم على عصرنا هذا، فبقي إذن أن نجد السبب الحقيقي للإقلال أو للإحجام من الاحتجاج بالحديث وهذا ما يفرضه البحث العلمي، وليس الدعوة إلى عص الطرف وإبعاد النظر عن ذلك، فليس ذلك من المنهج العلمي في شيء؛ فخفاء أمر ما هو عقدة المشكلة ومنقذ السؤال، وهي التي توجب توفر البحث عليه لمعرفة سبب ذلك، والوصول إلى حل لتلك العقدة.

أمّا طلب عص النظر ووسم المجوزين للاحتجاج والباحثين المعاصرين بأن فعلهم ذلك غير على

الباحثة أول الخاتمة كافٍ في معرفة رأيها في المسألة، فإعادة ذكره ههنا في ذيل الخاتمة تكرار بلا عائدة، وأمّا السببان المطروحان فقد أجاب عنهما من قبل الدماميني (ت ٨٢٧هـ) في كتابه (انظر: تعليق الفرائد، ١٤٢٥هـ: ٤ / ٢٤١ - ٢٤٣)، وابن الطيب الفاسي (ت ١١٧٠هـ) في كتابيه (انظر: الاقتراح، ١٤٢٨هـ: ١ / ٤٤٦ - ٥٢٥، وتحرير الرواية، ١٤٠٣هـ: ٩٦ - ١٠١) بما لا مزيد عليه، لكن كان يجب على الباحثة الإجابة عن سبب عدم احتجاج المتقدمين بالحديث، لا أن تطلب عص النظر عن سبب ذلك؛ لأن ذلك هو مثار المشكلة وسبب القضية الأكبر، فهو منشؤها ومنشئها.

سادساً: ذكرت الباحثة فيما يتعلّق بمناهج المحدثين أن دوافع المحدثين للكتابة في هذه القضية تقريباً واحدة، وذكرت منها الغيرة على حديث رسول الله، وأنهم صدروا في معالجاتهم من واقع الدافع عن مسألة الاحتجاج بالحديث.

تعقيب: هذا الكلام مشكّل مع أن ظاهره حسن غير أنه مفهم أن الحديث الشريف موضع اتهام، وأن العلماء المانعين من الاحتجاج ليس عندهم غيرة على حديث رسول الله، وأنهم أهل للاتهام والطعن بالديانة، والمتقدمون من النحويين من ذلك براء، فهم أهل ديانة ناصحة وصيانة واضحة وهم ذوو علم وتقوى، ولا ينقض عجبك إذا علمت أن المتقدمين ما امتنعوا من الاحتجاج بالحديث إلا لصيانة حديث رسول الله وغيره عليه، قال الإمام المحدث الفقيه اللغوي الخطابي (ت ٣٨٨هـ): "إن لفظ الحديث تناقلته أيدي العجم حتى فشا فيه اللحن، وتلعبت به الألسن لكن حتى حرفوا بعضه عن مواضعه، وما هذه سبيله فلا يحتج به بألفاظه المخالفة؛ لأن المحدثين لم ينقلوا الحديث لضبط ألفاظه حتى يحتج بها بل

بالنقص والإزعاج والعجز، وعدم مجاوزة مكانها، ومن غير جديد، وهي لم تستعرضها كلها ليسلم لها الحكم بذلك إن صدق، أو يردّ عليها بعدم التسليم بحكمها هذا إن لم يصدق.

والعطف الأخير.. بحثها هذا هو من ضمن الدراسات التي وضعها المحدثون المعاصرون، فهل ينطبق عليه هذا الوصف بالإزعاج، والتكرار، وعدم الجديد، وبعدم الخروج من مقولة القدامى وشرقتهم ومعالجاتهم وتعليلاتهم أم هي قد جاءت بجديد؟

تاسعاً: أقول: لم تُجِبِ الباحثة عن السبب لامتناع المتقدمين من الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو، ولم تتلمس سبباً لعدم رفع إمام النحويين سيويه للأحاديث التي أوردها في كتابه، فهو قد ساقها وأوردها مورد كلام العرب.

ثانيهما: الكتاب: (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف).
الوصف والعرض.

هو كتاب للأستاذة الدكتورة: خديجة الحديشي (ت ١٤٣٩ هـ) رحمها الله، والكتاب من منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية العام ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م، وجاء في زهاء (٤٤٥) صفحة، وهو من القطع المتوسط قياسه: (٢٥×١٧) سم، وهو كتاب كثيف الطباعة مضغوط فأسطره (٢٩) سطراً، وقد قسّمته إلى مقدمة وأربعة فصول، ليس تحتها مباحث ولا مطالب، هذه بنية الكتاب إجمالاً، وأمّا عند التفصيل فعرضها هو الآتي:

. المقدمة: جاءت في (٧) صفحات.

استعرضت فيها أد. الحديشي تأريخ الاحتجاج بالحديث، والتردد في الاحتجاج به، وذكرت أنّه بدأ إيراد الحديث عند النحويين قليلاً في أوّل

حديث رسول الله، فهو كلام وعظي إنشائي، لا يسلك في مسالك البحث العلمي ولا ينسلك، كما أنّ فيه إيحاءً بإسقاط تهم عدم الغيرة على المخالفين لهم.

وقد ظهر الاضطراب في قول الباحثة فهي تريد غصّ النظر عن السبب، وهي تتعلّق بأن سبب الدارسين لهذه القضية الغيرة على أحاديث رسول الله الشريفه، وختمت بحثها بدمّ جميع دراسات المحدثين، وهذا يدلّ على استشكال في التصوّر عن سبب امتناع المتقدمين من الاحتجاج مع قوّة الردّ على حجج المانعين، فيبدو أنّها وقعت بين أنّهم امتنعوا وبين أنّهم قللوا ولم تجزم بذلك؛ فكانت بين بين، فدعت إلى غصّ النظر وذمّ الدراسات الحديثة للقضية مع مدح دافعهم فكان ذلك مدار الاضطراب وتشوش التصوّر.

ثامناً: وصمّت الباحثة دراسات المحدثين أنّها كرّرت نفسها بصورة مزعجة، ولم تأت بجديد، وبقيت تراوح في مكانها، ولم تخرج من شرقة مقولات القدامى وتعليلاتهم.

تعقيب: هذا عجبٌ إن كانت تلك الدراسات بهذه المساءة، فلم أقامت عليها بحثاً وتكلّفت قراءتها وتدوين بحثها وكتابته، على دراسات مزعجة لا جديد فيها ولا مفيد، وقد ذكرت أنّ دافعهم هو الغيرة على حديث رسول الله، وقد صدروا في معظم معالجاتهم للمسألة من موقع الدفاع عن مسألة الاحتجاج بالحديث، والدعوة إلى الاحتجاج به، وهي قد أخذت بهذا الرأي.

وأمرٌ آخر أنّ في هذا تعميماً على الجميع، ولقد عابت الباحثة نفسها على أد. الحديشي وأد. قباوة عدم الاستقراء والشمول وأخذتهم بتهمة التعميم، وها هي قد وقعت فيما أخذت غيرها به ولحظته عليهم، فقد حكمت هنا على جميع الدراسات

أسباب المانعين، ثم ختمت بالكلام على تصنيف السُّيوطي، وأنه من المتوسّطين أو المتردّدين ما بين المانعين والمتوسّطين.

الفصل الثاني: (نحاة ما قبل الاحتجاج).

عدد صفحاته بلغت (١٦٠) صفحة (انظر: الحديثي، ١٩٨١م: ٣١-١٨٩)، بدأتها أد. الحديثي بذكر ما سبق قوله من قبل بإيجاز، ثم ذكرت آراء عدد من الأساتذة والباحثين العصريين في القضية، فأوردت رأي د. مهدي المخزومي (ت ١٤١٣هـ) فيها، ثم انتقدته لتصنيفه أبا حيان من المجوزين للاحتجاج كابن مالك، ولعدّه أنّ اللغويين لم يحتجوا بالحديث، ورأت أنّ هذا خلاف الواقع والحال كما تذكر.

ثم ذكرت عن د. محمد عيد أنّه أرجع فكرة عدم احتجاج النحويين بالحديث باستناده إلى خلو كتاب سيبويه منها غير حديث واحد أرجعه إلى أنّه كان ذلك عندهم قانوناً مطّرداً نفذه النحويون إلى أن جاء ابن خروف وابن مالك، وذكرت أد. الحديثي أنّ د. عيداً انساق مع أبي حيان، وأنّه اضطرب وناقض نفسه حين جعل الأولى مرّة لابن خروف، ثم جعلها مرّة أخرى لابن مالك.

ثم ذكرت متابعة د. عبد الرحمن السّيد (ت ١٤٢٠هـ) ود. شوقي ضيف (ت ١٤٢٦هـ) لأبي حيان، ولامت د. عبد المنعم أحمد على مبالغته في ذلك، ثم ذكرت مخالفته لسابقه بأن جعل بدء الاستشهاد كان من عهد الزّجاجي تتابعياً بأبي عليّ الفارسي، وابن جنّي، والزّمخشري، وابن الشّجري إلى أن سلّمت الرّاية لابن خروف وابن مالك، وذكر أنّ أبا حيان ليس من المانعين فحسب، بل من المطالبين والمنادين بالمنع، وأنّ المناداة بالمنع سابقة لأبي حيان وابن الضّائع، ونقدته بأنّه لم يذكر أحداً من المنادين قبلهما. وذكرت أد. الحديثي

الأمر، وعلّلت التردّد بأنّ علّمي النحو والصّرف يعتمدان في وضع القواعد والأحكام والأصول على ضبط أحرف الكلمات قبل التّركيب وهذا هو الصّرف، وبعد التّركيب وهو النحو.

وفيها ذكرت أنّ سيبويه بدأ به قليلاً، وكذا المبرّد، واستمرّ يتزايد إلى أن جاء السّهيبيّ وابن مالك فأكثر من الاحتجاج بالحديث، فنّبها إلى ذلك ابن الضّائع وأبا حيان فاعترضا ذلك بأنّ ذلك ليس عليه عمل المتقدّمين، وأنّ السّبب المانع لهم من ذلك يعود إلى رواية الحديث بالمعنى، ورواية الأعاجم، ثم ذكرت من تحدّث عن القضية من المعاصرين باحثين وأساتذة جامعات، ومن درسها رسائل جامعيّة.

وذكرت أنّ كتابها هذا جاء مشاركةً منها بمناسبة الاحتفال ببدء القرن الخامس عشر الهجري في بلدها العراق.

وقد بنت كتابها على أربعة فصول كبار هي:

الفصل الأوّل: (مذاهب الاحتجاج).

جاء في (١٧) صفحة. (انظر: الحديثي، ١٩٨١م: ١٣-٢٩). وفيه الكلام على الحديث تعريفه، ومكانته في الفصاحة، ومنزله في البلاغة، وأشارت أد. الحديثي إلى الحدود الزّمنيّة والمكانيّة لأهل الاحتجاج باللغة، وساقّت أسباب ابن الضّائع وأبي حيان في عدم احتجاج الأوائل؛ أي: أنّ الصّمت ظلّ مطبقاً على حكم الاحتجاج بالحديث في النحو إلى أن جاء ابن الضّائع وشرّع المنع وعلّ له، وأوضحه من بعده تلميذه أبو حيان ونشره، ونازع به استشهاد ابن مالك بالحديث.

ثم ذكرت أنّ المصنّفين جعلوا للنحويين ثلاثة مذاهب في القضية: مانعين، ومجوزين، ومتوسّطين، واستعرضت لكلّ مذهب أقواله وحججه، وذكرت أقوال المجوزين واعتراضاتهم على

وذكرت تعداد عدد من الأساتذة الكبار^(١)، وأوردت نقلاً عدّة الأحاديث أنّها ثلاثة، ثمّ أصبحت (٥) أحاديث عند الأستاذ: أحمد راتب النَّفَّاح (ت ١٤١٢ هـ) نقلاً من كتابه (فهارس شواهد سيبويه)، ثمّ شرعت في ذكر الأحاديث ومن أوردتها بعد سيبويه، والاختلاف في وجه الاستشهاد بها، ثمّ زادت أد. الحديثي بعد مطالعتها للكتاب (٤) أحاديث فوق ما ذكر وعُدَّ أنفأ، ثمّ ساقتها ومن احتجّ بها. (انظر: الحديثي، ١٩٨١ م: ٦٥ - ٧٨).

٤. الفراء: ذكرت له (١٣) حديثاً في اللغة والنحو. (انظر: الحديثي، ١٩٨١ م: ٧٩-٨٤).
 ٥. أبو عبيدة: ذكرت له حديثين. (انظر: الحديثي، ١٩٨١ م: ٨٦ - ٨٧).
 ٦. ابن قتيبة: ذكرت له حديثاً واحداً أوردته. (انظر: الحديثي، ١٩٨١ م: ٨٨).
 ٧. المبرّد في (الكامل): أنّه أكثر من الاحتجاجات بالحديث غير أنّها لغويّة أو أدبيّة أو بلاغيّة، وأمّا النحويّة والصرفيّة فهي معدودة. (انظر: الحديثي، ١٩٨١ م: ٨٨ - ٩٧).
 ٨. الزّجاج: احتجّ بحديث واحد. (انظر: الحديثي، ١٩٨١ م: ٩٨).
 ٩. ابن السّراج: ذكرت عنده (٦) أحاديث. (انظر: الحديثي، ١٩٨١ م: ٩٨ - ١٠٨).
- وهكذا استمرّت إلى أن عدّت (٢٤) عالماً نحويّاً كان آخرهم أبو البركات الأنباري، وأوردت له (٧) أحاديث، وأنّه ردّ رواية حديث واحد (انظر: الحديثي، ١٩٨١ م: ١٧١ - ١٧٩)، وذكرت أنّه يوردها شواهد للكوفيّين أو للبصريّين، ثمّ ختمت هذا الفصل باستعراض له أنّها عرضت

احتكام الأستاذ: سعيد الأفغانيّ (ت ١٤١٧ هـ) إلى قول مَنْ قال بعدم احتجاج المتقدّمين من النحويّين، وأنّ الأندلسيّين أوّل من احتجّ بالحديث. وبعد هذا ذكرت أنّها بحثت في كتب المتقدّمين اللغويّة والنحويّة والصرفيّة لاستخراج عدّة الأحاديث التي أوردت فيها والوقوف عليها، وذكرت أنّ كتب اللغة تأتي فيها الأحاديث بعد الآيات كثرة، وأنّ الأحاديث ركن من أركان المعجم العربيّ الشامل، وعرّجت في حديثها على كتب (غريب الحديث)، وأنّها ثروة ضخمة غابت عن أصحاب المعاجم، وكذا عاجت بذكر كتب الأبنية، فذكرت كتاب (تاج المصادر) للبيهقيّ أنّ اعتماد كُله على الحديث.

وأعدت القول في استعراض آراء بعض الأساتذة المعاصرين في دراساتهم عن بعض النحويّين، فمنهم د. فاضل السّامرائي ودراسته عن أبي البركات الأنباري والأخرى عن الزّمخشري، وعن ابن جنّي، ورأت عند د. السّامرائي اضطراباً في الرأْي في تقرير قضية الاحتجاج عند هؤلاء، ثمّ نظرت في رأي د. عبد الفتّاح شلبي (ت ١٤٢٢ هـ) في دراسته عن أبي عليّ الفارسيّ، وكذا د. أحمد مكّي الأنصاريّ في دراسته عن الفراء.

وبعد هذا شرعت أد. الحديثي في ذكر أوائل النحويّين الذين احتجّوا بالحديث النبويّ في كتب النحو والصرف التي استقرتها، وهم:

١. أبو عمرو بن العلاء: ورّد له (٣) أحاديث احتجّ بها، وساققتها. (انظر: الحديثي، ١٩٨١ م: ٤٢).
٢. الخليل بن أحمد: ورّد له (٤) أحاديث احتجّ بها، وذكرتها مع مواردها. (انظر: الحديثي، ١٩٨١ م: ٤٦).

٣. سيبويه: ساقّت الاختلاف في ذلك وجوداً وعدمًا، (انظر: الحديثي، ١٩٨١ م: ٥٠ - ٧٨)

(١) منهم: الأستاذ: عليّ النّجديّ ناصف، ود. أحمد أحمد بدوي، ود. حسن عون، ود. شوقي ضيف، ود. محمّد عبيد، ود. عثمان فكي.

٣. ابن يعيش: في كتابه: (شرح المفصل) ذكرت أن احتجاجه جاء على صورتين: ورود الحديث في الأصل؛ أي: كتاب المفصل، والأخرى: احتجاجه هو بنفسه دون الأصل، وعدت له (١٩) حديثاً، (١٤) حديثاً منها ورد في الأصل؛ أي: في كتاب الزنجشري (المفصل). (انظر: الحديثي، ١٩٨١م: ٢١٧-٢٢٦).
٤. ابن الحاجب: وكتبه هي: (الشفافية، والكافية، والأمالي، والإيضاح في شرح المفصل)، وسأقت له (٦) أحاديث، وأثرين للصحابة، وذكرت أنه لم يحتج به لبناء قواعد جديدة. (انظر: الحديثي، ١٩٨١م: ٢٢٦-٢٣٣).
٥. الشلوين: وكتابته: (التوطئة)، وسأقت له أحاديث عددها (٤) أحاديث، وأثرين. (انظر: الحديثي، ١٩٨١م: ٢٣٣-٢٣٦).
٦. ابن عصفور: وكتابته: (المتع في التصريف، والمقرب)، وقد احتج فيهما بـ (٦) أحاديث، ثلاثة منها قد احتج بها من سبقه، وثلاثة لم يسبقه أحدٌ إليها ممن قبله. (انظر: الحديثي، ١٩٨١م: ٢٣٦-٢٣٨).
٧. ابن مالك: أوردت نقولاً لأبي حيان يطاعن فيها ابن مالك واحتججه بالحديث، ثم أوردت قصة النسخة اليونانية لصحيح البخاري وعرضها على ابن مالك (انظر: الحديثي، ١٩٨١م: ٢٣٩-٢٤١)، وذكرت أن كتابه (شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحيح) حوى (٢٤٧) حديث، ثم سأقت له (٤٣) حديثاً في غير كتابه (شواهد التوضيح). (انظر: الحديثي، ١٩٨١م: ٢٤٢-٢٦٧).
- أما كتابه (شواهد التوضيح) فأوردت منها (١٣٣) حديث، قد أوردتها ابن مالك يبين فيها ما لم يجزه النحويون السابقون لعدم اطلاعهم على الحديث
- لـ (٢٤) نحوياً عاشوا قبل السهيلي وابن خروف وابن مالك، وبهذا ردّت القول بأوليّة الاحتجاج بالحديث هؤلاء الثلاثة (انظر: الحديثي، ١٩٨١م: ١٨١)، ثم أوردت نصوص الأحاديث مسرودة سرداً (انظر: الحديثي، ١٩٨١م: ١٨٢-١٨٩)، وقد بلغت (٨٧) حديثاً، وزادت بإيراد أقوال آل البيت والصحابة فكان عدّة ما أحصته منها (٢٩) أثراً.
- الفصل الثالث: النحاة المحتجون.**
- وهو في (١٧٥) صفحة (انظر: الحديثي، ١٩٨١م: ١٩١-٣٦٥)، أبرمت أد. الحديثي في هذا الفصل حديثاً عن ثمانية من النحويين، ذكرت أنهم من أهل الاحتجاج بالحديث، واستشهدت على ذلك بما ورد في كتبهم، وأوردت الأحاديث التي ساقوها، وهم:
١. السهيلي في (الأمالي): وقد أوردت له (١٦) حديثاً، ثم وصفته أنه احتج بأحاديث لم يسبق إليها، وأنه كان يستقري الحديث النبوي لذكره ظواهر نبوية يمتاز بها النص النبوي الشريف، وذكرت أنه نافح عن أهل السنة والجماعة ودافع عنهم. (انظر: الحديثي، ١٩٨١م: ١٩٢-٢١٢).
 ٢. ابن خروف: سأقت له من الأحاديث التي احتج بها وهي (٧) أحاديث، ذكرت أن (٢) منها مسبوق إليهما من المتقدمين عليه، و(٥) أوردتهما للتتمثيل والاستدلال على ما جاء قياساً، فلم يستدرك بها حكماً، ولم يبن عليها قاعدة جديدة.
- وتعجبت من ابن الصائغ الذي وصم ابن خروف بأنه خالف المتقدمين؛ فأكثر من الاستشهاد بالحديث! فأين هذه الكثرة؟ وأين هذه القواعد التي استدركها على النحويين الأولين؟ (انظر: الحديثي، ١٩٨١م: ٢١٢-٢١٧).

شرعت في بسط هاتين الحجتين، وذكرت المناقشة لهما، فبدأت بالسبب الأول، وسأقت ما قيل فيه عند المانع والمتوسطين، وسأقت أقوالهم، ثم أوردت ردود المجوزين، وكلام المحدثين في ذلك. (انظر: الحديثي، ١٩٨١ م: ٣٦٧-٣٧٣).

وعرّجت على أقوال المعاصرين من الباحثين أنهم كرروا مقالة المتقدمين في ردّهم على حجة المانع، من مثل: الأستاذ: طه الرّاوي، والأستاذ: سعيد الأفغاني، والدكتور: عبد الجبار علوان، وختمت بقول الشيخ: محمّد الخضر حسين وإن كان وافق على تصرّف الرواة باللفظ وأنّ الرواية بالمعنى وارده غير أنّه يرى الاحتجاج بالحديث. (انظر: الحديثي، ١٩٨١ م: ٣٧٣-٣٨١).

ثمّ عرّجت على الحجّة الثانية الاعتلال الثاني: وقوع اللحن في الحديث بأنّ في رواه أعاجم، وعرضت القول وحجّته، وذكرت أوائل مَنْ صنّف فيه، وذكرت نماذج من التصحيف في الحديث الذي ورد في هذه الكتب، وقصص للصحفيين من القضاة والعلماء والأمراء وذوي الهيئات، ثمّ أوردت رأي المتوسطين مثل الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، وذكرت اعتراض ابن الطيّب الفاسي (ت ١١٧٠ هـ) هذه الحجّة.

وسأقت أيضاً كلام المعاصرين مجيزي الاحتجاج مثل الأستاذ: طه الرّاوي، والمستشرق: يوهان فك، وسأقت للمستشرقين بسطاً في مسألة الحرص على سلامة الأحاديث من اللحن، وأوردت قصصاً وروايات في ذلك، ثمّ ذكرت أد. الحديثي رأي د. مهدي المخزومي في ذلك، وأوردت مثله رأي د. محمّد عيد، والأستاذ: سعيد الأفغاني، وكذا د. عبد الجبار علوان، وعلى النقيض من هؤلاء د. محمّد خير الحلواني فكان من المانع من الاحتجاج بالحديث، وأوردت أد. الحديثي رأيه في ذلك، ثمّ ختمت برأي الشيخ محمّد خضر

وما عرفوا ما ورد فيها لذلك منعوا أساليب، وردت في الأحاديث هذه. (انظر: الحديثي، ١٩٨١ م: ٢٦٧-٣٠٥).

وعالجت طرائق استشهاد ابن مالك بها إمّا تععيداً وإمّا أنّها على لغة قليلة، وحيناً يخرجها على مذهب فريقي من النحويين كوفياً أو بصرياً سماعاً وحيناً قياساً، وأسهب في عرض طرائق احتجاجه واستدلّاه بالأحاديث. (انظر: الحديثي، ١٩٨١ م: ٣٠٦-٣١٧).

٨. أبو حيّان: ذكرت أنّه ذو تواليف في علوم عدّة في القراءات، والحديث، والتفسير، واللغة والأدب، واللغات غير العربيّة، وذكرت أنّ مؤلفاته في النحو والصرف تكون على صورتين: شروح لكتب ليست له، وكتب هو ألفها.

وأجالت بالكلام على عناية أبي حيّان بالحديث والتأليف فيه، وذكرت اثنين من كتبه: (منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك)، و(ارتشاف الضرب من لسان العرب)، وعددت الأحاديث التي أوردها فيهما وذكرتها وكانت (٦٢) حديثاً، وختمت أنّ أبا حيّان قد شارك ابن مالك في بعض الأحاديث الموردة في كتبها غير أنّ الاختلاف أنّ ابن مالك يحتجّ بأيّ حديث يجد فيه شيئاً جديداً مخالفاً لما وضعه المتقدمون من القواعد والأحكام، ويبني عليه قواعد جديدة وأحكاماً استدرائية على المتقدمين. (انظر: الحديثي، ١٩٨١ م: ٣١٧-٣٦٥).

• الفصل الرابع: أيصحّ الاحتجاج بالحديث؟

وهو في (٥٦) صفحة (انظر: الحديثي، ١٩٨١ م: ٣٦٧-٤٢٢)، استفتحت أد. الحديثي هذا الفصل بذكر حجج المانع؛ وهي: الرواية بالمعنى، ووقوع اللحن بالحديث لأنّ الرواة أعاجم، ثمّ

على هذا السبب، وزادت عليه أن الأحاديث الصحيحة لم تكن مُدَوَّنة في زمن سيويه وأضرابه، وقت احتدام هذا النزاع. (انظر: الحديثي، ١٩٨١م: ٤٠٦ - ٤١٢).

وبعد هذا كلُّه خرجت د. خديجة الحديثي بآته يجوز الاحتجاج بالحديث الثابت الصحيح، خصوصاً المدون في الصدر الأول الخاتمة.

وجاءت في (٥) صفحات. (انظر: الحديثي، ١٩٨١م: ٤٢٣ - ٤٢٧).

وجاء فيها ما تبنته أ.د. الحديثي:

١. أن أوائل النحويين احتجوا بالحديث مع الإقلال منه.

٢. أن اللاحقين بهم بصريين وكوفيين تابعوهم في الاحتجاج به على أنه يتسم بالقلّة.

٣. أن نحوي الأندلس مثل السهيلي، وابن خروف، وابن مالك قد توسعوا في الاحتجاج به، واعتمده في وضع قواعد جديدة والاستدراك به على سوابق القواعد.

٤. أن أوّل المحتجّين أبو عمرو بن العلاء، ثمّ ازداد الاحتجاج بالحديث شيئاً فشيئاً إلى عصر أبي البركات الأباري.

٥. أن قول ابن الضائع وأبي حيان أن ابن خروف وابن مالك هم أوّل المحتجّين أتهم أوّل من قاموا باستقراء الأحاديث لاستخلاص ما جاء فيها من قواعد جديدة أثبتوها، أو استدرکوا بها على من سبق.

٦. أن أ.د. الحديثي ذكرت أنّها عرضت سببي أبي حيان وبينت أنه لا صحّة لهما، ولم يقلّ بهما الأوائل، وأنّها عرضت لتعليقين آخرين للمعاصرين عن ترك المتقدمين؛ أحدهما: د. محمّد عيد وتعليقه التحرّز الديني، والآخر

حسين الذي برّد هذه الحجّة وبراها غير صحيحة ويرى اللحن في الحديث نادر أو قليل، وبعضه فيه نظر إذ له وجه في العريّة كالذي كشفه ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح). (انظر: الحديثي، ١٩٨١م: ٣٨٢ - ٣٩٩).

ورأت أ.د. الحديثي أن متقدمي النحويين لم يمتنعوا من الاحتجاج بالحديث، وإنّما ذلك قليل عندهم، والعلّة في قلّة الاحتجاج بالحديث عندهم لم يصّر حواها، ولذا اختلف المتأخرون في تعليل ذلك، وافترضوا لذلك عللاً أخرى، وذلك أن بعض الباحثين من المعاصرين لم يرتضِ علل أبي حيان وابن الضائع من هؤلاء:

• الدكتور: محمّد عيد الذي رأى أن التحرّز الديني هو سبب الامتناع ورأى الاحتجاج بالحديث لأنّه مصدر مهمّ يمثّل نثر الفصحى، وقد ناقشته أ.د. الحديثي في سببه ذلك، ورأت أن رأيه ذلك وإه. (انظر: الحديثي، ١٩٨١م: ٤٠٠ - ٤٠٥).

• الدكتور: محمّد ضاري حمّادي الذي رأى أن إقلال النحويين المتقدمين من الاحتجاج بالحديث راجع إلى سبب فكريّ مذهبيّ سياسيّ ولا دخل للرؤية بالمعنى ولا للعجمة فيه، ومراده أن فيه مذهبين مذهب المعتزلة الفكريّ الفلسفيّ الذي اعتمد على العقل من مثل مدرسة أهل الرأى في الفقه، ومذهب أهل الرواية والأثر أهل الحديث، وظهرت مشكلة الاحتجاج بأحاديث الآحاد بين العلماء، وظهر المذهب الفقهيّ الكوفيّ أهل الرأى، والمذهب الفقهيّ المدنيّ أهل الحديث، وبان النزاع بين المحدثين والفقهاء، وأنّه لهذا النزاع والاضطراب ابتعد النحويون من الاحتجاج بالحديث، وقد وافقت أ.د. الحديثي

يحتجُّ بها، وفَعَلَ مثل ذلك المعاصرون.
١٢. خاتمة الخاتمة: سجَّلت أد. الحديثي أنَّها تخالف الباحثين القدماء والمحدثين أنَّ أبا حيَّان يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقاً، بل هو يحتجُّ بما صحَّ عنه، ويحتجُّ أيضاً بالآثار عن آل البيت والأصحاب.
١٣. بيَّنت أد. الحديثي أنَّ رأي المعاصرين هو جواز الاحتجاج بالحديث في مسائل النَّحو والصَّرف.

١٤. انتهت أد. الحديثي "إلى أنَّه يصحُّ الاحتجاج بالحديث وفق الشُّروط التي وضعوها، وبما ورد في الكتب المدوَّنة في الصِّدر الأوَّل ممَّا جاء في كتب الأدب والبلاغة وغيرها محتجَّاً بلفظها لغرض أدبيٍّ أو بلاغيٍّ، مستخلصين منها القواعد كما فعل السُّهيليُّ الذي استقرى الحديث واستخلص منه القواعد والأساليب الجديدة التي لم ترد في أسلوب كتاب الله أو كلام العرب وفق شروطٍ مقبولة اتَّضح بعضها عنده". (الحديثي، ١٩٨١ م: ٤٢٧).

التعليق والتعقيب والإيراد على الكتاب.
قد أوردت د. خلود العموش في بحثها المنقود أولاً خمس عشرة ملحوظة ومؤاخذه على أد. الحديثي ساقتها في (١٦) صفحة (انظر: العموش، ١٤٣٠ هـ، مسألة احتجاج النُّحاة: ٣١-٤٧)، وأوَّل ملحوظة لها ليست بمؤاخذه، بل هي معدودة من التَّنائج التَّسع التي وسمت بها كتاب أد. الحديثي، ولعلَّها تكون العاشرة؛ وأراني أوافق على تلك الملاحظات بأنَّها موضوعية علمية.
وسأزيد عليها ملاحظات من قبلي أراها جديدة بالوقوف عندها، والتقييد عليها، وهي الآتية:

أولاً: جاءت الخاتمة في أربع صفحاتٍ فحسب لبحث طوي ما ينيفُ على (٤٠٠) صفحة،

تعليل د. محمَّد ضاري وهو: السَّبب السِّياسيُّ الفكريُّ، وقد ردَّت الأوَّل منهما، ورجَّحت الثاني وزادت عليه قيماً.

٧. ناقشت أد. الحديثي د. مهدي المخزومي في موضعين الأوَّل: تناقضه بخصوص رأيه في أبي حيَّان فقد عدَّه مرَّة من المحتجِّين، وأخرى أنَّه رأس المانعين.
والآخر: أنَّه حكم بأنَّ اللغويين لم يكونوا يحتجُّون بالحديث.

٨. ردَّت أد. الحديثي على د. محمود حسني محمود مغالسة الذي ينكر أن يكون سببويه احتجَّ بالحديث، ورأت أن سببويه قد احتجَّ بالحديث.

٩. بيَّنت أد. الحديثي أنَّ احتجاج النَّحويين بكلام آل البيت وأقوال الصَّحابة لم يبدأ برضيِّ الدين الإستراباذي، وأنَّه وُجد في كتاب سببويه.

١٠. حاولت أد. الحديثي تبين موقف أبي حيَّان الحقيقي من الاحتجاج بالحديث وأنَّ رفضه لم يكن رفضاً مطلقاً، وأثبت أنَّه يحتجُّ به على إحدى صورتين:

أ- أن يأتي به تمثيلاً وشاهداً.

ب- أن يأتي به احتجاجاً لقاعدة جديدة تبنى عليه، أو إثباتاً لاستعمال جديد لأداة، أو استدراكاً على قاعدة قديمة.

١١. ذكرت أنَّ الطَّعن في احتجاج ابن مالك بالحديث لم يكن مُبتدئه أبو حيَّان، بل سبقه^(١) إلى ذلك الشَّاطبيُّ، وذلك قولها: "لم يكن أبو حيَّان أوَّل من عاب ابن مالك لذلك، وإنَّما وجدت الشَّاطبيُّ يردُّ عليه كذلك" (الحديثي، ١٩٨١ م: ٤٢٦)، وذلك أنَّ ابن مالك لم يُميِّز بين الأحاديث، كما صنع المتأخرون من التَّفارقة بين الأحاديث المحتجَّ بها والتي لا

(١) كيف يكون سبقه، وقد جاء بعده.

د- قولها: "نحاة ما قبل الاحتجاج" كان الأولى أن تقول: المنازعة في امتناع النحويين من الاحتجاج، أو هل تصح مقولة امتناع النحويين القدامى من الاحتجاج بالحديث؟ هذا إن صح أن يكون العنوان سؤالاً.

هـ- جاء عنوان الفصل الرابع: أيصح الاحتجاج بالحديث؟

قلت: الجواب يكون بـ(نعم يصح، أو لا لا يصح)، وكان الأولى أن يكون: حكم الاحتجاج بالحديث، وألا يكون العنوان سؤالاً.

ثالثاً: ظهري أن البحث استطلال من إسهاب أد. الحديثي في نقل كلام النحويين في كتبهم على ما أورده فيها من الأحاديث، فهي تذكر نص الحديث، وتسوق أقوال النحويين بنقل نصوصهم من كتبهم مما جعل البحث يطول ويطول، ويظهر ذلك في (الفصل الثاني: نحاة ما قبل الاحتجاج) و(الفصل الثالث: النحاة المحتجون) حيث جاء في زهاء (٣٤٠) صفحة، وكل ذلك نقول لنصوص أقوالهم، وكان يمكن اختصارها، والاقترار على الإشارة؛ لأن مصادر هذه النصوص المنقولة كتب مطبوعة متداولة.

رابعاً: بدالي أن الدافع لتصنيف هذا الكتاب هو وجود رغبة في هذا البحث عند أد. الحديثي بإزالة الحيرة في القضية وكشف الغموض الذي أحاط بها، وكان الموقظ لذلك هو الاحتفال ببدء القرن الهجري الجديد الخامس عشر في العراق، وأن البلاد هناك كانت تنهياً لذلك في جميع الوزارات للمشاركة في هذه الاحتفالية، فرغبت وزارة الثقافة العراقية إلى أد. الحديثي الكتابة في هذا الموضوع واستعجالها، فالتقت الرغبان؛ فصنع هذا البحث وخرج هذا الكتاب وجديده أن النحويين المتقدمين لم يمتنعوا، بل احتجوا بالحديث قليلاً،

وأظنها غير مناسبة بتاتاً، أو أن البحث في إسهاب، ولعل طلب الوزارة إلى أد. الحديثي الكتابة في هذا الموضوع لتلك المناسبة قد أعجلها، ويظهر ذلك من كثرة النقول فيها مع خفاء المناقشات العلمية الدقيقة التأصيلية من أستاذة ذات باع في تخصص النحو خصوصاً أن المسألة ميدانها أصول النحو، وهذه العجلة هي ما يسوغ إغفالها الاطلاع على مخطوطات كتب والاقترار على المطبوع من الكتب، فعنوان الكتاب جاء عريضاً (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف).

ثانياً: أن تقسيم الكتاب لم يكن مناسباً لعنوان الكتاب، وكان الأولى أن يكون عنوان الكتاب عنواناً لأحد المباحث أو الفصول، والملحوظات على التقسيم من عدة جهات:

أ- جاء تقسيمها للكتاب إلى فصول، وهذه الفصول بلا مباحث، فهذا متقد، ولو جعلت تقسيمه من أول الأمر مباحث لكان أحسن، أو جعلت للفصول مباحث لكان أكثر تأدية للمراد وأصدق على المحتوى.

ب- جاءت فصول الكتاب أربعة، وهي: (مذاهب الاحتجاج/ نحاة ما قبل الاحتجاج/ النحاة المحتجون/ أيصح الاحتجاج بالحديث؟) هذه هي عناوين فصول الكتاب.

تعقيب: كان ينبغي أن يكون أول المباحث: تعريف الاحتجاج، والفرق بينه وبين التمثيل والاستدلال والاستشهاد؛ إذ الاتفاق والاختلاف بينهما له أثر عميق في فقه تصرف العلماء في عدد الأحاديث حججاً أو شواهد.

ج- جاء عنوان الفصل: (نحاة ما قبل الاحتجاج) عند أد. الحديثي، وهي قد قررت قبل أنهم كلهم احتجوا وأوردت شواهد على ذلك، والأولى أن يكون العنوان: النحويون قبل السهيلي.

الأنواع التي أوردناها وبخاصة ما دون منه في الصّدر الأوّل" (الحديثي، ١٩٨١م: ٤٢٢).

تعقيب: ههنا أمور:

الأوّل: وصف الحديث بـ(الصّحيح) كافٍ في القبول أمّا زيادة كلمة (ثابت) فلا داعي له.

الثاني: كان حكمها عليه بالجواز، والسؤال: لم لم يكن الحكم عليه بالوجوب بعد هذه الدراسة والبحث المثني؟!

الثالث: تخصيص ذلك على بالأحاديث المدوّنة في الصّدر الأوّل، يعني ذلك إسقاط أحاديث صحيحة لم تدوّن في الصّدر الأوّل أو المسامحة في جواز الاستشهاد بما لم يدوّن في الصّدر الأوّل، وبهذا تكون أد. الحديثي قد وقعت فيها من أجله عقبت على الشيخ: محمّد الخضر حسين لما ذكر الأحاديث التي يلزم الاحتجاج بها أنّها ما دوّنت في الصّدر الأوّل قالت معقّبة عليه: "ولسنا نلوم الشيخ على هذا التوجيه بقدر ما نرى فيه من المبالغة في التحوّط والحذر ما يفضي بوجهه أو بأخر إلى إغفال أعداد هائلة من الحديث النبويّ المدوّن في أمّات من كتب الحديث وجوامعه، وفيها نسبة عالية من الأحاديث الصّحيحة المشهورة ممّا فات الكتب المدوّنة في الصّدر الأوّل" (الحديثي، ١٩٨١م: ٤٢٠).

سابعاً: ما أوردته أد. الحديثي في الخاتمة في (٤) هو نفسه المذكور في (١) حيث قالت: "إنّ أوائل النّحاة احتجّوا بالحديث..."، وفي (٤) قالت: "إنّ أوّل من احتجّ به من النّحاة الأوائل أبو عمرو بن العلاء" (الحديثي، ١٩٨١م: ٤٢٣).

تعليق: كان من الممكن دمج ما في (٤) في (١)، فيكون التمثيل مع التوضيح.

ثامناً: ما ذكرته في سبب عدّ ابن الضّائع لابن خروف وأبي حيّان لابن مالك أنّهم أوّل من احتجّ

ويحمد له موضوعيّة أد. الحديثي في مناقشتها لآراء الباحثين المعاصرين، وإن كانت كما ظهرت في المقدّمة أنّها داخله بعاطفة دينيّة عن أهميّة الحديث وقيّمته وهذا ظاهر من أوّل سطرٍ في المقدّمة حتّى إنّها بدأت بلا حمدليّة، وذلك اكتفاءً بالبسملة، وذلك قولها: "وكان من الواجب أن يأتي بعده^(١) في صحّة الاحتجاج به في علوم العربيّة كافّة لا تميّز بينها؛ لأنّه كلام أفضل البشر" (الحديثي، ١٩٨١م، المقدّمة: ٥) = هذا يجعل الباحث حينئذٍ غير خالي الذّهن وهو يدرس المسألة، ويكون كحال من يعتقد ثمّ يستشهد لا اعتقاده، وهذا مؤثّر في النتائج.

خامساً: بنّت أد. الحديثي أنّ سيبويه ومن قبله كذلك احتجّوا بالحديث، وذكرت أبا عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد.

تعقيب: أبو عمرو بن العلاء معدودٌ من اللغويين العارفين بالعربيّة، وليس له كتب نحويّة، وما أوردته أد. الحديثي منقول عن غير أبي عمرو، والحديث المورد احتجاج لقول أبي عمرو وليس احتجاج من أبي عمرو بالحديث نفسه، ومثل ذلك ما يُورد عن الخليل، وأمّا ما جاء في العين فالعين معجم لا كتاب نحو، وأمّا سيبويه فكلّ ما أوردته هي نصوص لم يرفعها أحاديث أو ينسبها، بل ساقها مساق أقوال العرب، وهي ثلاثة أو خمسة، وكذلك الحال ينسحب على البقيّة المذكورين إمّا وارد عنده حديث واحد أو ثلاثة وهم لغويون، وإن كان الفراء له (٧) أحاديث في النّحو وكلّها استدلال.

سادساً: جاء قول أد. الحديثي: "وهذا نستقرّ على جواز الاحتجاج بالحديث الثابت الصّحيح من

(١) الضّمير يعود على كلام الله القرآن العظيم.

تعليق: تواريخ الوفاة كافية في الحكم على هذا، ولو قالت مثلاً: لم ينفرد أبو حيان في ذلك، ولعل ذلك أثراً من العجلة في الإعداد كما أوردته في (أولاً).

حادي عشر: ذكرت أنّها تخالف المتقدمين والمعاصرين في عدّ أبي حيان ممن يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقاً، وذكرت أنّه يحتجّ بما صحّ من حديث أو أثر، وأنّه احتجّ بالحديث على قواعد جديدة واستدراكات لقواعد قديمة.

تعقيب: يردّ هذه المخالفة نصّ أبي حيان فهو واضح وصريح في انتقاده لابن مالك، فلم يستثن شيئاً ولم يفصل تفصيل الشاطبي. ما أوردته من نصوص أبي حيان والأحاديث التي أوردتها في كتابه: (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)، و(ارتشاف الضرب من لسان العرب) لم يظهر فيها من ذلك شيء، بل كلّه إمّا أخذ برأي لأحد النحويين أو مخالفة له، كما أنّ بحثاً في الموضوع نفسه في كتابه (منهج السالك) لم يُثبت فيه الباحث القدير هذا الشيء مع دراسته للحديث في كتابه هذا خصوصاً. (انظر: الجندي د. أحمد، مجلة التراث النبوي، ١٤٤٠هـ، العدد (٣)، ص: ٢٠٢).

ثاني عشر: ذكرت أد. الحديثي أنّ رأي المحدثين هو جواز الاحتجاج بالحديث في النحو والصرف.

تعقيب: هي ذكرت المحدثين وهي تريد المتأخرين، فذكرت الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) والدّماميني (ت ٨٢٧هـ) وابن الطيّب الفاسي (ت ١١٧٠هـ)، أمّا المعاصرون فالأغلب هم على صحّة الاحتجاج بالحديث، وإنّ منعه بعضهم وصوّب رأي المانعين وأخذ به، منهم الأستاذ: أحمد الإسكندري (انظر: العصيمي د. خالد، القرارات النحوية، ١٤٢٣هـ:

بالحديث المراد أول من استقرى الحديث ليبحث عن قواعد جديدة في العربية، ويستدرك به على قواعد المتقدمين.

تعقيب: هذا كلام فيه لطافة غير أنّ حقيقة الحال ووقائع الأحداث تكدره إذ لا دليل ولا برهان على هذا بالنسبة لابن خروف، وما دام الدليل منعدياً فيبقى الكلام كلاماً مرسلأً، وهو رأي لصاحبه لا يحكم عليه بصدق ولا كذب، وأمّا ابن مالك فقد عرض له ذلك عرضاً لا قصداً فمعلوم أنّ المحدث الحافظ شرف الدين اليونيني (ت ٧٠١هـ) هو الذي عرض على ابن مالك قراءة صحيح البخاري عليه ليصحح ما يعترضهم وقت القراءة والعرض والسّماع من إشكالات لغوية ونحوية (انظر: القسطلاني، ١٣٢٦هـ: ١/ ٤٠، ٤١)، فابن مالك قد عرض له الأمر عرضاً ولم يأت به قصداً، ولو كان هذا من ابن مالك قصداً لصنع مثل ذلك في صحيح مسلم وكتب السنن الأربعة، وأمّا ابن خروف فلم يذكر ذلك عنه، ولم يروا أنّه استقرى ليستدرك.

تاسعاً: رأت أد. الحديثي أنّ سيبويه من المحتجّين بالحديث في ردّها على د. محمود حسني مغالسة. تعقيب: سيبويه ليس من المحتجّين فلم يورد في كتابه حديثاً واحداً، وإنّما أورد نصوصاً وأسندها للعرب فليس ما أورده يسنده أو يرفعه للنبيّ الكريم -صلى الله عليه وسلم- وإذ لم يرفعه فهو لم يورده حديثاً، وقد أشرت إلى شيء من ذلك في (خامساً).

عاشراً: ذكرت أد. الحديثي أنّ الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) سابق لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) في انتقاد ابن مالك وذلك قولها: "لم يكن أبو حيان أول من عاب ابن مالك لذلك، وإنّما وجدت الشاطبي يردّ عليه كذلك". (الحديثي، ١٩٨١م: ٤٢٦).

٦٧٩)، ود. محمد خير الدين الحلواني (انظر: أصول النحو العربي، ١٩٨١ م: ٤٨ - ٥٠)، ود. عبد الصبور شاهين (انظر: دراسات لغوية، ١٤٠٦ هـ: ٦٧).

تعقيب: هذا الجواب عنها جميل غير أنه عليل إذا كان ينبغي للباحث أن يكون خالي الذهن عندما يتبحث مسألة، وي طرح جميع الأسئلة الواردة ثم يسبرها للواقع والوقائع ويجب عنها واحداً واحداً، تفنيداً أو تأييداً، ويرسم ذلك في خاتمه رقماً في النتائج المستخلصة من بحثه.

هذا ما تيسر من قيدٍ في درج التعقبات وبيان المستوفقات والتعقيب والتعليق عليها، وليس القصدُ البحث عن الزلل، فالكمال متطلبٌ غير مبلوغ، فأرجو أن أكون أصبت فيما كتبت، والخير رُمت، والبشر عرضة للزلل سوى أنبياء الله، وكل مكتوبٍ منتقد غير كتاب الله.

رحم الله علماء النحو الأحياء منهم، والرّاحلين المتقدمين والمتأخرين، ورحم الله أ.د. خديجة الحديثي رحمة واسعة.

اللهم اختتم بالسعادة آجالنا، واقرن بالعافية غدونا وأصالنا، واصبب سجال عفوك على ذنوبنا. والحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع:

١- الجندي د. أحمد، المحرم ١٤٤٠ هـ = ٢٠١٨ م، موقف أبي حيان الأندلسي من الاستشهاد بالحديث في كتابه (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)، مجلة التراث النبوي، العدد (٣)، السنة (٢)، المجلد (١)، ص: ١٨٧ - ٢٠٦.

٢- الحديثي د. خديجة، ١٩٨١ م، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق/ بغداد.

٣- الحلواني د. محمد خير، العام: ١٩٨١ م، أصول

ثالث عشر: قالت أ.د. الحديثي: "القواعد والأساليب الجديدة التي لم ترد في أسلوب كتاب الله وكلام العرب"، وجاء عنها قولها: "مستخلصين منها القواعد".

تعقيب: وضع قواعد جديدة انتهى، والنحو تم بناؤه وكملت قواعده، والجديد هو وضع المصطلحات والأسماء للمستحدثات الحديثة ومعالجة التنازلات الجديدة من الصيغ والتراكيب.

وأمر آخر: أن هذا الكلام فيه مغالطة أصولية تأصيلية، وذلك أنه إذا لم يرد الشيء في كلام العرب فكيف يكون الشيء الذي ليس في كلام العرب عربياً، إذ من الأمور التي يصحح بها الحديث متناً أن يكون موافقاً لكلام العرب.

وعلى هذا كيف نقعد لكلام العرب بما ليس من كلامها، ونجعل له قواعد ونسبها للعرب؟! وأمر آخر أيضاً: أن ما ورد في كتب الأدب والبلاغة يُرَاعِي الألفاظ وجمالها والاستعارات وخيالها، والنحو يُرَاعِي التراكيب وصحتها؛ لذلك جُمِلت كتب الأدب والبلاغة بأبيات شعرية عذاب ضرب عنها النحويون صفحاً لعلها في قائلها أو فيها أو فيها معاً زماناً أو مكاناً أو عجمة.

رابع عشر: لم تجب د. خديجة الحديثي -رحمها الله - عن السؤال الكبير: لم لم يحتج النحويون الأوائل بالحديث؟ وهي لم تورده أصلاً مع أسئلتها أو منها، وكان ينبغي أن يُورد؛ لأنه سؤال مفصلي مهم وقع بسببه خلاف واختلاف أسباباً وتعليقات، غير أنه يتكلم لها عذرٌ أنّها لا ترى ذلك، فهي ترى أن

- النحو العربي، الناشر الأطلسي.
- ٤- الدماميني بدر الدين محمد بن أبي بكر، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: الشيخ د. محمد بن عبد الرحمن المفدي، مطابع الحميضي، المملكة العربية السعودية/ الرياض، ط (٢).
- ٥- الشيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: د. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، نشر مكتبة الآداب بالقاهرة، ط (٣).
- ٦- شاهين د. عبد الصبور، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م، دراسات لغوية (القياس في الفصحى - الدخيل في العامية)، مؤسسة الرسالة، لبنان/ بيروت، ط (٢).
- ٧- العصيمي د. خالد بن سعود، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار التدمرية، المملكة العربية السعودية/ الرياض، ط (١).
- ٨- العموش د. خلود إبراهيم، المحرم ١٤٣٠هـ، مسألة: احتجاج النحاة بالحديث الشريف في مناهج المحدثين: الشاعر والحديثي وقبوة نموذجاً، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: (العلوم العربية)، المملكة العربية السعودية/ الرياض، العدد (١٠)، ص: ١٤ - ٧٧.
- ٩- الفاسي محمد بن الطيب، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م، تحرير الرواية في تقرير الكفاية (شرح كفاية المتحفظ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار العلوم للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية/ الرياض، ط (١).
- ١٠- الفاسي محمد بن الطيب، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تحقيق: أ.د. محمود يوسف فجال، طبعة دار البحوث
- للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات/ دبي، ط (٢).
- ١١- فجال أ.د. محمود يوسف، ١٤٠٤هـ، الحديث النبوي في النحو العربي، نشر نادي أمها الأدبي، المملكة العربية السعودية/ الرياض، ط (١).
- ١٢- فجال أ.د. محمود يوسف، ١٤٠٧هـ، السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، نشر نادي أمها الأدبي، مطبعة العيكان، المملكة العربية السعودية/ الرياض، ط (١).
- ١٣- الفيومي أحمد بن محمد بن علي، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، دار الحديث - القاهرة/ مصر.
- ١٤- قباوة أ.د. فخر الدين نجيب، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م، تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف بحث واثقي للتأصيل، دار الملتقى، سورية/ حلب، ط (١).
- ١٥- القسطلاني شهاب الدين أحمد بن محمد، ١٣٢٦هـ، إرشاد الساري شرح صحيح البخاري، مصر.
- ١٦- ابن مالك محمد بن عبد الله، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح؛ لابن مالك، تحقيق: أ. عبد الله ناصر، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان/ بيروت، ودار الكمال المتحدة، سورية/ دمشق، ط (١).
- ١٧- مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية، مطبعة دار الكتب المصرية، مصر/ القاهرة، شعبان ١٣٥٦هـ = أكتوبر ١٩٣٧م.
- ١٨- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١٩٣٢ - ١٩٦٢م)، مجموعة القرارات العلمية في الدورة

ah, Raydah, KSA, 1st ed., 2002/1423Ah.

... Khaloud Ibrahim Amoush, Issue (Thesis), The Rejection of Grammarians For Honorable Hadith In Latest Methods, Models From Al Sha'ar , Alhadithy and Ghabaua, Journal of Islamic University of Imam Mohammed Bin Saud, Arabic Sciences, Raydh, KSA, Issue No.(10), Muhram 1430Ah.

... Ibn Altayb Al-Fasi, Free Novel In Sufficient Report (Explaining of Reserved Sufficiency), verified by Ali Husain Albuab, Dar Alalum For Publication and Distribution, Raydh, KSA, 2nd ed., 1983/1403Ah.

... Ibn ALtayb AlFasi, Abundance of Spreading Pleasure from Tai Garden, verified by Mahmoud Yousif Fajal, Islamic Studies, Researches and Heritage Rising Press House, Dubai,UAE, 2nd ed., 2002/1423Ah.

... Mahmoud Yousif Fajal, The Prophetic Hadith In Arabic Grammar, Published by Abaha Literary Forum, Ryadh, KSA, 1st ed., 1404Ah.

... Mohmoud Yousif Fajal, Swift Pursue Towards Citing Hadith in Arabic Grammar, published by Abaha Literary Forum, Alabikan Press, Ryadh, KSA, 1st .ed, 1407Ah.

... Fakhhar Eldin Ghabaua, History of Grammar Rejection For Honorable Hadith, Documentary Research for Originality, Al-Multaga Printing House, Halab, Syria, 1st ed., 2004/1425Ah.

... Al-Ghaslani, Guidance of Saary For Illustrating Sahyh Al-Bukhari, Egypt,

(١-٢٢)، إعداد: د. محمد خلف الله أحمد و د. محمد شوقي أمين، مطبوعات مجمع اللغة العربية، مصر / القاهرة، ط العام: ١٣٨٣هـ = ١٩٦٤م.

References:

... Ahmed Algunidi, The Attitude of Abi Hayan Alandolusi Against Citing From Speech (Hadith) in his book, (Free Approach In Speech Related to Ibn Malik, One Thousand Poem), Journal of Prophetic Heritage, Issue No.(3), Year (2), Vol.(1), 2018/Muhram1440 Ah.

... Khadija Al-Hadesy, The Attitude of Grammarians Towards Rejection of Honorable Hadith, Dar Alrashid, Publications of Ministry of Information & Culture, Baghdad, Iraq, 1981.

... Mohammed Al-Khair Al-Halwani, Arabic Essential Grammar, Atlantic Publisher, 1981.

... Damameni, To Give Up Uniqueness For Facilitating Benefits, verified by Mohammed Abdrahman Almafadi, Alhamidhy Printing House, Ryadh, KSA, 2nd ed., 2004/1425Ah.

... Syottui, Proposal In Essential of Grammar, verified by Hamdi Abdelfatah M. Khalil, Published, Arts Library, Cairo, 3rd ed., 2007/1428Ah.

... Abdusabour Shaeen, Linguistics Studies, (Analogy In Classic & Alien In Slang), Mission Institution, Beirut, Lebanon, 2nd .ed., 1986/1406Ah.

... Khalid Bin Saud Alusaimi, Grammatical and Conjugate Decisions For Arabic Language Complex In Cairo, Dar Altadmeri-

1326Ah.

... Ibin Malik, Corrective & Explanatory Evidences For Comprehensive Correction Problems, verified by Abdullah Naseer, Dar Islamic Bushair For Publishing, Publications and Distribution, Beirut, Lebanon and Dar Alkamal United Press, Damascus, Syria, 1st ed., 2011/1432Ah.

... The Journal of Arabic Language Complex For Fouad Alawal, Egyptian Books Press, Cairo, Egypt, Oct.1937/Shaban 1356Ah.

... Thirty Years of Arabic Language Complex (1932-1962), Collection of Scientific Decisions In Session (1-22), prepared by Mohammed KhalafAllah Ahmed & Mohammed Shuggi Amin, Publications of Arabic Language Complex, Cairo, Egypt, Published in 1964/1383Ah